

ندوة مستجدات صناعة المالية الإسلامية

"المستقبل يبدأ من مستجدات اليوم"

الرياض 1446/8/20 هـ الموافق 2025/2/19 م

إعداد

جمعية الاقتصاد الاجتماعي
Association for Social Economics

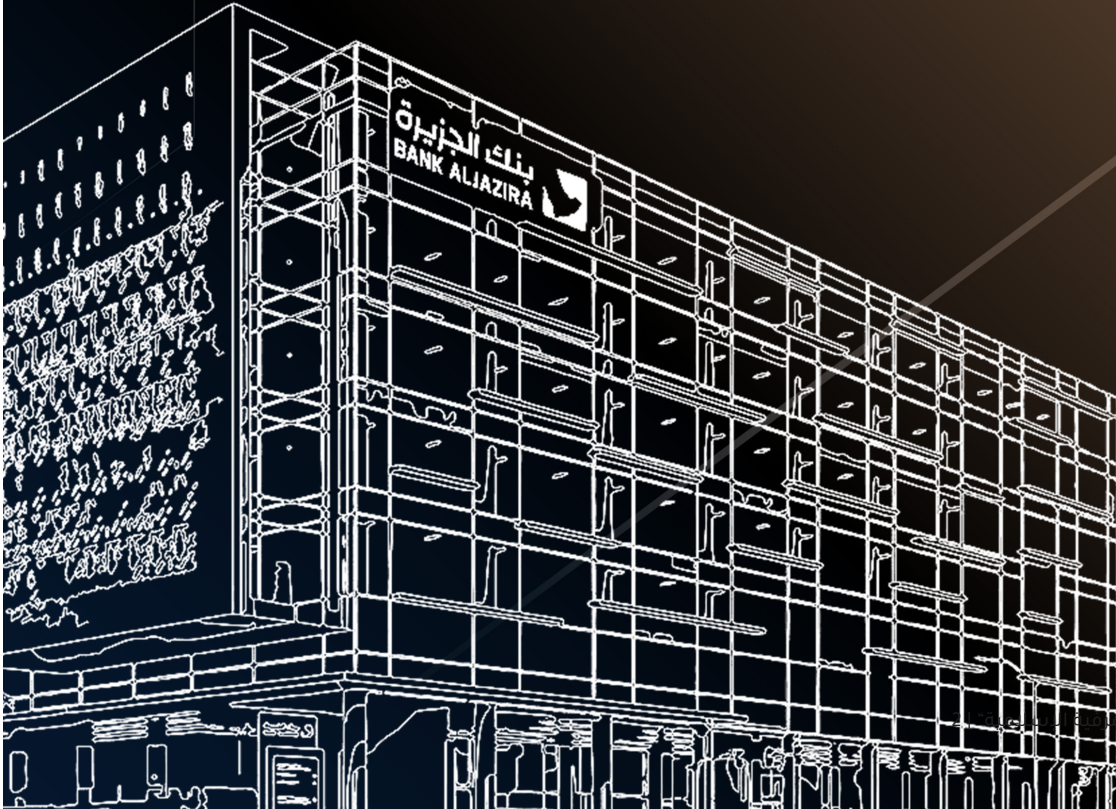


ندوة مستجدات صناعة المالية الإسلامية

"المستقبل يبدأ من مستجدات اليوم"
الرياض 1446/8/20 هـ الموافق 2025/2/19 م

إعداد

بنك الجزيرة



الدولة - مستلزمات صناعة المصنوعات المحلية

في سبيل نشر العلم والمعرفة ودعم الصناعة
المصرفية الإسلامية يسر جمعية الاقتصاد
الاجتماعي أن تقدم هذه الندوة مطبوعة من
أجل أن تعم الفائدة وأن تكون متاحة بين يدي
المهتمين بالمصرفية الإسلامية والمختصين
والدارسين.

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
نايف بن عبدالكريم العبدالكريم

فهرس الموضوعات

10

كلمة جمعية
الاقتصاد الاجتماعي

•

08

الكلمة الافتتاحية

•

06

مقدمة

•

13

كلمة رئيس
المجموعة الشرعية

•

12

رئيس اللجنة الشرعية
لشركة الجزيرة كابيتال

•

11

كلمة بنك الجزيرة

•

56

الخاتمة

31

الجلسة الثانية
- مستجدات الأسواق المالية
- مستجدات التأمين التعاوني

•

15

الجلسة الأولى
- مستجدات الحوكمة الشرعية
- مستجدات المصرفية الإسلامية

•

مقدمة

الحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلوة والسلامُ على سيدنا محمدٍ المصطفى، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فانطلاقاً من دور جمعية الاقتصاد الاجتماعي في تنمية الوعي الاقتصادي وتعزيز حضور المنهجية العلمية في دراسة القضايا المالية المعاصرة، وحرصاً منها على الإسهام في تطوير صناعة المصرفية الإسلامية ودعم مسيرتها؛ جاءت ندوة «مستجدات صناعة المصرفية الإسلامية» لتكون منبراً علمياً رائداً يجمع نخبة من الباحثين والمختصين والممارسين، لمناقشة أبرز القضايا والمستجدات التي تشهدها الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية والعالم الإسلامي.

وقد حظيت هذه الندوة برعاية كريمة من بنك الجزيرة؛ إيماناً منه بأهمية دعم المبادرات العلمية والمهنية التي تُعزّز حضور العمل المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتساهم في نشر المعرفة وتطوير هذا القطاع المتنامي.

وانطلاقاً من هذا الاهتمام، فقد جُمعت أوراق العمل المُقدّمة في الندوة في هذا الكتيب، ليكون مرجعاً علمياً يوثق ما قدم من بحوث وما دار حولها من مداولات إثرائية، تُساهم في دفع مسيرة المصرفية الإسلامية وتدعم تطورها على أسس علمية رصينة.

وقد نُظمت هذه الندوة المباركة من قبل جمعية الاقتصاد الاجتماعي وبرعاية من بنك الجزيرة، وبحضور نخبة من العلماء والباحثين والمهتمين، في تأكيدٍ على أهمية تضافر الجهود لخدمة الاقتصاد الإسلامي وتطوير أدواته ومفاهيمه بما يواكب المتغيرات المعاصرة.

وقد عُقدت هذه الندوة المباركة في:

العشرين من شهر شعبان لعام 1446هـ /

الموافق للتاسع عشر من فبراير لعام 2025م.

وشارك فيها نخبة من أصحاب المعالي والمختصين، وهم:

معالي فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد المطلق

عضو هيئة كبار العلماء ورئيس اللجنة الشرعية لشركة الجزيرة كابيتال



سعادة الدكتور محمد بن خالد النشوان

الأستاذ المساعد في المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



سعادة المهندس عبد المجيد بن إبراهيم السلطان

رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة



سعادة الدكتور محمد بن وليد السويدان

رئيس اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة



سعادة الدكتور فهد بن علي العليان

نائب أول للرئيس ورئيس مجموعة الشريعة ومجموعة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية



سعادة الأستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم السحبياني

(نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد الاجتماعي)



سعادة الأستاذ الدكتور خالد بن محمد السيارى

الأستاذ في الجامعة السعودية الإلكترونية



سعادة الدكتور سليمان بن محمد بن معيوف

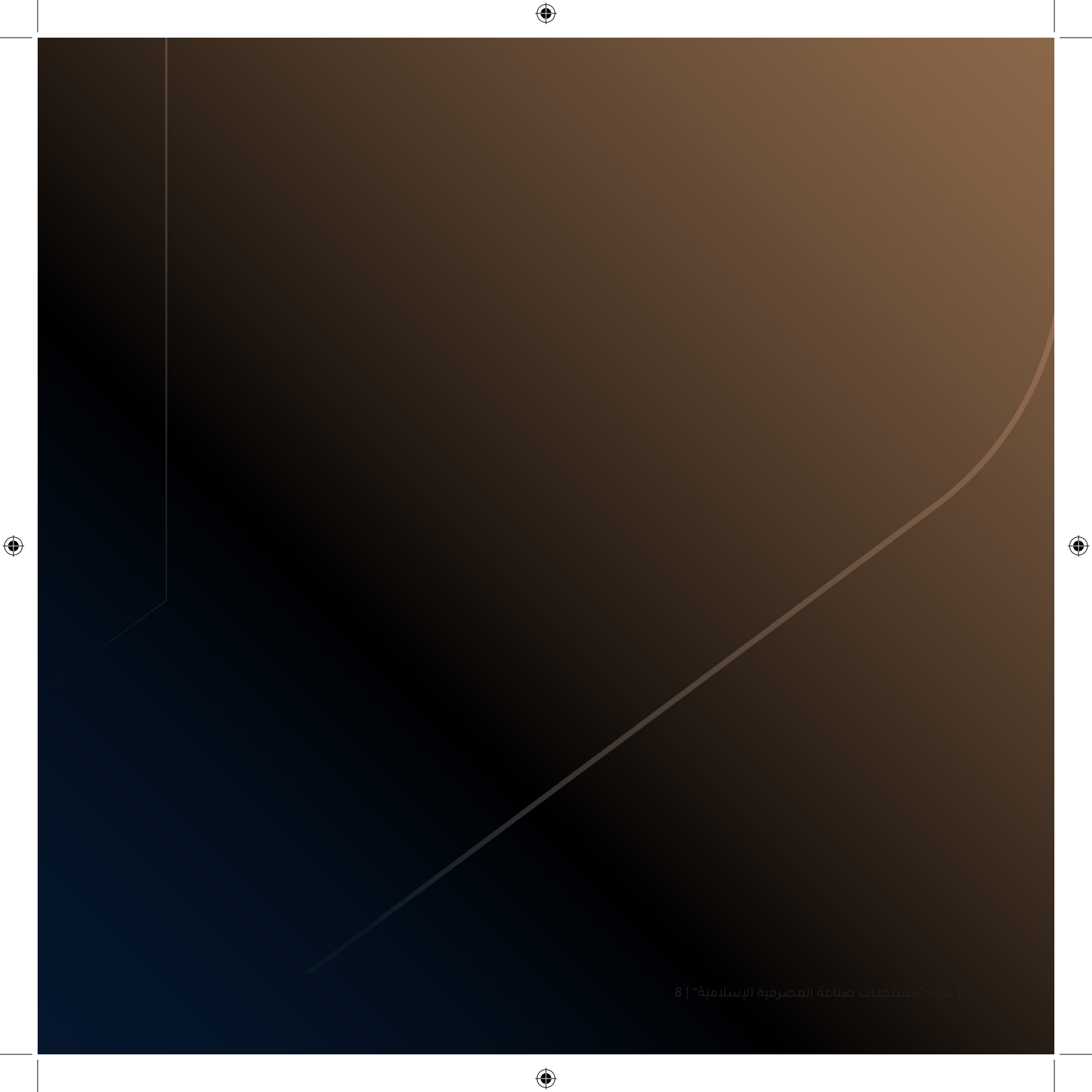
(الرئيس التنفيذي لشركة CAIS للخدمات الإلكترونية)



فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور محمد بن علي القرى

أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك في جامعة الملك عبد العزيز - جدة وعضو اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة





الكلمات الافتتاحية

بسم الله،

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أصحاب المعالي، أصحاب السعادة، الضيوف الكرام، الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني أن أرحب بكم جميعًا في ندوة مستجدات صناعة المالية
الإسلامية، التي تمثل فرصة قيمة لمناقشة آفاق هذا القطاع الحيوي
واستشراف مستقبله في ظل التطورات الاقتصادية العالمية.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن نثمن الشراكة الاستراتيجية مع بنك
الجزيرة، الذي كان ولا يزال داعمًا رئيسيًا لتطوير الحلول المالية
الإسلامية وتعزيز الاستدامة في القطاع المصرفي. إن هذا التعاون
يعكس التزامًا مشتركًا بدعم الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية،
وتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة تسهم في تحقيق
التمنية الاقتصادية.

إننا على ثقة بأن هذه الندوة ستكون منصة مثمرة للحوار البناء،
وتبادل الرؤى بين الخبراء والمختصين، بما يسهم في تعزيز مكانة
المالية الإسلامية على المستويين المحلي والدولي.

ختامًا، أشكر حضوركم الكريم، وأتمنى لكم ندوة ناجحة تحقق أهدافها
المرجوة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



كلمة جمعية الاقتصاد

لسعادة الأستاذ الدكتور

محمد بن إبراهيم السحيباني

نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد الاجتماعي

بسم الله،

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أصحاب المعالي والسعادة أيها الحفل الكريم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني اليوم باسمي وباسم منسوبي بنك الجزيرة أن أرحب بكم
جميعاً في هذه الندوة العلمية المباركة والتي تجمع نخبة من
العلماء والباحثين والمختصين في القطاع المالي للبحث والنقاش
في آخر مستجدات صناعة المالية الإسلامية.
أيها الحضور الكريم،

تأتي هذه الندوة استمراراً لجهود بنك الجزيرة الحثيثة في نشر العلم
والمعرفة بالمالية الإسلامية حيث يؤمن البنك بأهمية إقامة مثل هذ
الملتقى العلمي ليمثل منصة لتبادل الأفكار والمعرفة والتفاعل مع
أبرز القضايا التي تهم القطاع المالي والمجتمع العلمي للمساهمة
في تحقيق رؤية 2030 الساعية إلى تطوير القطاع المالي الذي يعتبر
من أهم ركائز التنمية الاقتصادية.

إن نجاح هذه الندوة لن يكون فقط نتيجة لما سيقدم من أوراق
علمية، بل في الحوار المثمر الذي سيتبادله المشاركون، والتوصيات
التي سيتوصلون إليها والتي نأمل أن تساهم في تطوير حلول مبتكرة
تسهم تدفع بالمالية الإسلامية خطوات إلى الأمام.
ختاماً،

أود أن أتوجه بخالص الشكر وببالغ التقدير لأعضاء اللجنة الشرعية
وللزملاء في المجموعة الشرعية، والشكر موصول لجمعية الاقتصاد
الاجتماعي ولكل من ساهم في إقامة الندوة المباركة، متمنياً أن تثمر
هذه الندوة عن نتائج قيمة تدعم البحث العلمي وتفتح آفاقاً جديدة
نحو تحقيق التميز في مجال المالية الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



كلمة بنك الجزيرة

لسعادة المهندس

عبدالمجيد بن إبراهيم السلطان

رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة

بسم الله،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة الكرام، أصحاب الفضيلة والسعادة، الحضور المبارك...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إن من يَعمُّ الله على هذه البلاد المباركة أن سخر لها من يُعنى بإحياء
مقاصد الشريعة في كل ميدان من ميادين الحياة، ومنها ميدان
الاقتصاد والمال، الذي هو عصب حياة الناس ومعاشهم، وإننا
لنحمد الله تعالى أن أصبحت المصرفية الإسلامية واقعًا حيًّا في
مؤسساتنا المالية، تتطور عامًا بعد عام في ضوء الضوابط الشرعية،
وتستمد قوتها من مصداقيتها وأمانتها في التعامل.

وإن ما يقوم به بنك الجزيرة من مبادرات نوعية في دعم المصرفية
الإسلامية وتأصيلها علميًا وعمليًا، لهو عملٌ محمودٌ ومشكور
يجمع بين العلم والتطبيق، وبين الفقه والممارسة، ويعكس حرص
البنك على ترسيخ مفهوم الالتزام الشرعي في الصناعة المالية
الحديثة.

وإن هذه الندوة المباركة - ندوة مستجدات صناعة المصرفية
الإسلامية - تأتي في وقتٍ تتسارع فيه التغيرات الاقتصادية العالمية،
وتبرز فيه الحاجة إلى تأصيل فقهي متين، يواكب المستجدات ويُسهّم
في إيجاد البدائل الشرعية السليمة التي تحقق العدل وتدفع الحرج
عن الناس.

وإن من واجبنا أن نستمر في الاجتهاد الجماعي المدروس، وأن
نتعاون على تجديد النظر في القضايا المالية المستحدثة، لنقدّم
للأمة حلولًا تنطلق من أصولها وتخدم مصالحها في ضوء مقاصد
الشريعة الغراء.

وفي ختام هذه الكلمة، يسرني أن أرف إلى الحضور الكريم بشري
مشاركة بنك الجزيرة في معرض الكتاب الدولي لعام 2025 بإذن الله
تعالى فنسأل الله تعالى أن يبارك في الجهود، وأن يجزي القائمين
على هذه الندوة خير الجزاء، وأن يجعل أعمالنا خالصةً لوجهه الكريم،
نافعةً لعباده، ومثمرةً لمسيرة المصرفية الإسلامية في هذا الوطن
المبارك وفي العالم الإسلامي أجمع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



كلمة ضيف الندوة

لمعالي فضيلة الشيخ الدكتور

عبدالله بن محمد المطلق

رئيس اللجنة الشرعية لشركة الجزيرة كابيتال

بسم الله،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء
وسيد المرسلين نبينا محمد وعلى وبعد:

انطلاقاً من أهمية الدور الذي يقوم به بنك الجزيرة ممثلاً بالمجموعة
الشرعية تجاه المجتمع العلمي، تأتي ندوة «مستجدات صناعة
المالية الإسلامية» التي عقدت يوم الأربعاء الموافق 19 فبراير 2025م
بالشراكة مع جمعية الاقتصاد الاجتماعي استكمالاً لإسهامات
المجموعة الشرعية في دعم صناعة المالية الإسلامية وتعزيز
المعرفة والوعي بمستجدات هذه الصناعة، بالإضافة إلى إقامة
العديد من الندوات المتخصصة والاستمرار في برنامج الإصدارات
العلمية.

وتوثيقاً لهذه الندوة المباركة، يسعدنا أن نقدم بين أيديكم هذا
الكتاب متضمناً بين دفتيه الأوراق العلمية التي أفاض بها المتحدثون
الأفاضل في ثنايا محاور الندوة.

نسأل الله تعالى أن يبارك في الجهود وأن ينفع بها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



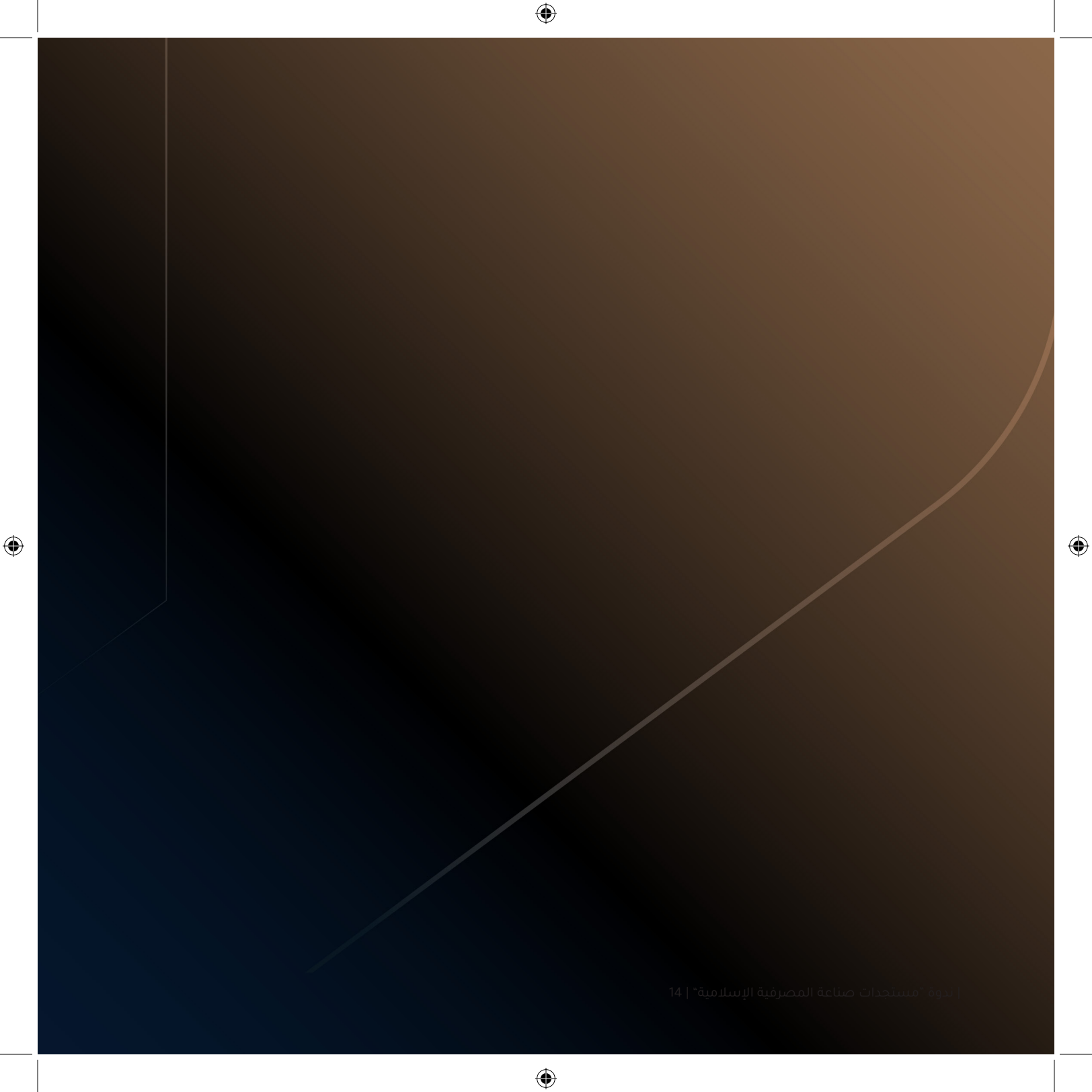
كلمة رئيس المجموعة الشرعية

تقديم الدكتور

فهد بن علي العليان

نائب أول للرئيس التنفيذي

رئيس المجموعة الشرعية ومجموعة الاستدامة
والمسؤولية الاجتماعية



الجلسة الأولى



مستجدات الحوكمة الشرعية

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

محمد بن علي القرى

أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك في جامعة الملك عبدالعزيز-جدة-
وعضو اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة

الحمد لله، ونستعينه ونستغفره، ونصلي ونسلم على رسول الله سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى قيام الساعة.. اللهم ألهنا الصواب، وآتنا الحكمة وفصل الخطاب، آمين.

كل نشاط إنساني تشترك فيه مجموعة من الأفراد يفتقر إلى «حوكمة». ولذلك كانت مبادئ الحوكمة متطلباً أساسياً لحسن سير العمل في المنظمات والهيئات والمؤسسات التجارية والشركات العامة.

وقد كتب الكثير عن موضوع الحوكمة بالعربية والإنجليزية وكثرت فيه الآراء وتعددت فيه التعريفات واختلفت الاتجاهات وتنوعت وجهات النظر حول معناها ومكوناتها وأحكامها ونطاق تطبيقها. ولعل مرد ذلك إلى أن مبادئ الحوكمة تغطي جوانب متعددة منها الجوانب الإدارية، والاقتصادية، والقانونية، والمحاسبية. أضف إلى ذلك تنوع القيم الأخلاقية التي تستمد منها هذه المبادئ وتستند إليها قواعد الحوكمة.

وخلال العقود القليلة الماضية صدرت في موضوع الحوكمة بحوث وكتب كثيرة، وكل مؤلف فيها يتبنى تعريفاً للحوكمة. قد يختلف في كلماته ويتباين في عباراته عن تعريف غيره من المؤلفين، لكنها تتشابه في مضمونها وتتماثل في مبادئها ومكوناتها. ولو كان لي أن اختصر كل ما قيل في تعريفات الحوكمة في كلمة واحدة لقلت: الحوكمة هي «نظام يسعى لتحقيق العدل في العلاقات التي تنشأ بين المنظمة والأطراف ذات العلاقة»: إذ إن كل معانيها لا تكاد تخرج عن إطار العدل بكامل معانيه وتام تفريعاته.

ومفهوم الحوكمة قديم قدم الاجتماع الإنساني إلا أن الاهتمام به والعناية بقواعده ومكوناته ضمن إطار الشركات الحديثة أمر حديث بالنسبة إلينا وإلى العالم أيضاً يرجعه أكثر الباحثين إلى السبعينيات الميلادية. فقد برزت أهمية قواعد الحوكمة بعدما تبين أن القائمين على أمر الشركات العامة يفتقر إلى البوصلة الدقيقة التي تهديهم عند اتخاذ القرارات إلى ما يحقق مطلب العدالة بين الأطراف المتأثرة بتلك القرارات؛ ولذلك كانت عملية إساءة استخدام للسلطة وإهدار مصالح طرف ذي علاقة أمراً كثير الوقوع، وفي كثير من الأحيان لا يقع اكتشاف الخلل إلا بعد

وقوع المكروه؛ حيث يكون التصحيح بالغ الصعوبة والضرر عسير المعالجة مع صعوبة معاينة المقصرين؛ إذ ليس ثم مستند واضح لتجريمهم؛ حيث لم يخالفوا نصاً، وهنا برزت الحاجة إلى تقنين قواعد للحوكمة تمنع وقوع هذه المفاسد، وتحفظ حقوق جميع الأطراف، ولعل غرض مبادئ الحوكمة وهدفها في الجملة هو تحقيق ما يلي:

أ. تحقيق الشفافية: وذلك بتوفير المعلومات بطريقة واضحة ومفهومة ودقيقة للأطراف ذات العلاقة. وفي الوقت المناسب.

ب. المساءلة: وذلك بتحديد المسؤولية عن جميع القرارات التي تتخذ داخل المنظمة ومتابعة الأداء لضمان تحقق الأهداف.

ج. تحقيق العدالة: وذلك بالتعامل بمساواة وعدالة مع جميع أصحاب المصلحة من ملاك الشركة ومجلس إدارتها والجهاز التنفيذي والعاملين فيها... إلخ.

د. الالتزام: الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط ذي العلاقة.

هـ. العناية بإدارة المخاطر: ويبدأ ذلك بتحديد المخاطر وتقييم تلك المخاطر، وتطبيق الإجراءات المناسبة للتعامل معها.

و. تقييم الأداء: بحيث يقال للمحسن: «أحسنتم والمسيء أسأت».

ز. الاستدامة: النظر في العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تتأثر بالقرارات التي تتخذ داخل المنظمة.

تاريخ إطار حوكمة الشركات:

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في مطلع القرن العشرين عندما أصبح حجم الشركات المساهمة كبيراً جداً، وظهر جلياً أنه لا حد لهذا النمو؛ إذ أصبحت تهيمن على مقدرات اقتصادية عظيمة، وتبع ذلك تزايد سلطة الإدارة مقابل ضعف قوة حملة الأسهم؛ حيث أصبحوا يعدون بمئات الآلاف، بل بالملايين ولم يكن هنا طريقة عملية لمشاركتهم في إدارة شؤون الشركة. وإن كان ذلك مفترضاً من ناحية نظرية، لقد أصبح عدم توازن القوى هذا يهدد الميزة الأساسية في نموذج الشركة المساهمة العامة، وهي



الحاجة إلى حوكمة الشركات:

إن للشركات المساهمة في حياتنا المعاصرة أهمية بالغة: فنحن نحصل على مقومات الحياة من مأكّل وملبس ومشرب وسلع وخدمات متعددة من شركات مساهمة؛ ولذلك فإن الضرر الذي يلحق بالمجتمع عندما يدب الفساد في هذه الشركات ضرر عظيم.

وقد ثبت أن احكام مبادئ الحوكمة والحرص على الالتزام بها وتطبيقها هو صمام الأمان للوقاية من ذلك، إن الحافز إلى تعظيم الأرباح له قوة تأثير على السلوك، ومعلوم أن أقصر الطرق لتحقيق زيادة في الربح ليست بالضرورة هي أفضلها فاستخدام مكونات أرخص يؤدي إلى زيادة الربح، ولكن يترتب عليها ضرر صحي أو مالي على المستخدم لذلك المنتج إلا أن الالتزام بمبادئ الحوكمة يقتضي الشفافية بحيث يفصح ذلك المنتج عن مكونات سلعته، فيعرف ما فيها من خلل، وهلم جرّاً.

ومثل البنك الذي يقدم خدمات مصرفية إسلامية على سبيل المثال فإن الالتزام بمبادئ الحوكمة يعني الإفصاح عن مقدار الالتزام بمقتضيات الشريعة في المعاملات.

تأصيل مبادئ الحوكمة:

ولم نكن بعيدين كل البعد عن هذا التطور، بل أخذنا بأحسنه، ولم تتأخر الجهات الإشرافية لدينا من المساهمة في هذا التطور بإلزام الشركات بتلك المبادئ والقواعد التي ثبت نفعها، وتبين أثرها في تحقيق مزيد من العدالة

والاستقرار في نشاط الشركات المساهمة.

لا خلاف في أننا يجب أن نستفيد من أفضل التجارب الإنسانية بما في ذلك مبادئ الحوكمة، ولقد كان هذا دأب المسلمين في كل العصور، وليس في ذلك ما يعتز عليه من الناحية الشرعية، فقد ورد في الحديث: «الْحُكْمُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا»، (رواه الترمذي).

وقد اتجهت شركتنا والجهات الإشرافية لدينا، والهيئات والمؤسسات إلى تبني قواعد ومبادئ للحوكمة، متابعة لهذا التطور الإيجابي على مستوى العالم واستجابة للمقترحات والتوجيهات التي تصدر من الجهات الإشرافية العالمية، مثل: الأمم المتحدة والبنك الدولي... إلخ، إلا أن المُعْجَن في النظر يلاحظ أن ما تنطوي عليه مبادئ الحوكمة من معانٍ سامية ومقاصد حميدة ليس فيه بالنسبة إلينا جديد؛ إذ إنها لا تعدوا أن تكون صياغة حديثة لأمر نحن نعهده مكوناً أساسياً للسلوك

الفصل بين الإدارة والملكية: إذ اتجه المديرون وهم يتمتعون بهذه القوة إلى التفريط بمصالح حملة الأسهم وأصبح مركز اهتمامهم هو مصالح أولئك المديرين بحسب.

ظهر الاهتمام بمبادئ الحوكمة في تلك الفترة كمحاولة لإيجاد قواعد للمحافظة على التوازن بين الإدارة والملكية.

ثم بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت أسواق الأسهم تنمو وتتزايد تبين أن إدارة الشركة لا تعير اهتماماً كافياً بمصالح المستثمرين في أسهم الشركات وأن هذه المصالح ربما لا تلقى ما تستحق من الحماية والاهتمام من إدارة الشركة؛ لذلك اتجهت الحكومات إلى انشاء هيئات متخصصة للإشراف على نشاط الاستثمار في الشركات المساهمة، مثل: هيئات سوق المال، وما شابهها من الجهات الإشرافية، وكان من أهم المبادئ التي قام عليها تطور مفهوم الحوكمة في هذه المرحلة هو الشفافية، وذلك بإلزام الشركات بتوفير المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار الصحيح، وتفصح عن الوضع المالي الصحيح للشركة.

ثم في أواخر القرن العشرين كشفت انهيارات شركات كبيرة ومشهورة مثل شركة ورلدكم، وشركة إنرون، وكذلك ما سُمّي بـ"فجاعة الإنترنت"، أن الشركات لا تعطي الاهتمام الكافي بوظيفة المراجعة الداخلية والتدقيق الداخلي، وقد أدى ضعف هذين العنصرين إلى تمرير المديرين لقرارات كان واضحاً أنها تعدم المتطلبات الأساسية للقرارات الصحيحة الموافقة للمقتضيات القانونية والمالية والمعايير المحاسبية، كان يمكن مثل هذه المخالفات قبل وقوع الانهيار لو كان لدى الشركة نظام مراجعة وتدقيق يتمتع بالاستقلال والكفاءة والمسئولية، الأمر الذي دل على الحاجة الماسة إلى قواعد واضحة وملزمة في مجال المراجعة والتدقيق، فاكتمست وظيفة المراجعة والتدقيق الداخلي أهمية خاصة بعد تلك الحوادث، وأصبحت جزءاً من إطار الحوكمة.

ثم في مطلع القرن الحالي لما ظهرت العولمة ولم يعد نشاط الشركات المساهمة محلياً فحسب، بل صارت ترتبط بأسواق وعملاء على مستوى العالم، احتاج الأمر إلى أن يكون تبني مبادئ الحوكمة حركة عالمية أيضاً، وترتب على ذلك اهتمام المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، بصياغة مبادئ للحوكمة تأخذ باعتبارها هذا التطور، ومن أهم ما صدر في تلك الفترة مبادئ الحوكمة للشركات الصادر من قبل منظمة التجارة والتنمية (OECD) سنة 1999م.



الإسلامي القويم الذي جاءت به شريعة الإسلام على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة.

ففي نظامنا الإسلامي الأصل، كما قال ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج20، ص10)، في العقود كلها هو العدل؛ لأن الله سبحانه وتعالى إنما بعث النبيين وأنزل الكتاب لإقامة العدل، فهو جماع الدين والحق وهو الخير كله، وإن الله حرم الظلم قليله وكثيره وحذر منه. قال تعالى:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25].

ونحن حين نستمد هذه الأفكار من التجارب الإنسانية يجب أن لا يغيب عنا أن القواعد إذا استمدت من شرع الله وهدي نبيه هي دائماً وأبداً أشمل وأعم وأصلح وأحرى بالقبول والاتباع. وكما قرر مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSD) وهو من الجهات الإشرافية التي عينت بقواعد الحوكمة، ولا سيما ما يختص بالمصارف الإسلامية:

«يتوافق مفهوم حوكمة الشركات بأعرافه وقيمه بشكل طبيعي مع التعاليم الإسلامية التي تعزز الأخلاق الحميدة والنزاهة والصدق».

ولذلك ولتحقيق مزيد من الالتزام بمبادئ الحوكمة وقناعة أكبر بأهميتها ودورها الإيجابي من الحري بنا أن نرُدّها إلى أصلها، وأن نستمدّها من تراثنا ومن تعاليم ديننا.

الحوكمة الشرعية:

كان ذلك شأن الحوكمة بمعناها العام وهي مقدمة لا بد منها إلا أن الذي يهمنا بشكل خاص هو الحوكمة الشرعية.

الحوكمة الشرعية هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتعلق بجوانب تطبيق الأحكام الشرعية في عمل المنظمة، وتطبيقها مقتصر في الوقت الحاضر على القطاع البنكي، وتتضمن قواعد الحوكمة الشرعية أموراً، مثل:

لائحة اللجنة الشرعية وسياسة وإجراءات تطوير المنتجات المالية الإسلامية وإدارة المخاطر الشرعية وإجراءات المراقبة الشرعية والتدقيق الشرعي. عرفها د. نزيه كمال حماد بأنها: «مجموعة من الأنظمة والضوابط والإجراءات التي من شأنها ضمان حسن إدارة المؤسسة المالية وحماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بها، وذلك من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمسئولية في جميع جوانب العمل المؤسسي».

ومن أفضل ما كتب في موضوع الحوكمة الشرعية بحث فضيلة الدكتور خالد السبياري المعنون: «الحوكمة الشرعية، دراسة فقهية مقارنة بالمعايير الرقابية المحلية والدولية».

والحوكمة الشرعية في الوقت الحاضر هي جزء من إطار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية وهي مفتاح التفريق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي، وهي الضمان لتحقيق الانضباط الشرعي في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وبقدر الالتزام بمبادئها وقواعدها يحصل الاطمئنان والثقة لدى عملاء البنك بشأن «الجودة الشرعية» لأعمال البنك، وبناء عليها تتضح «هوية» ذلك البنك.

وقد بدأت جهود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) في تطوير قواعد ومبادئ للحوكمة الشرعية في وقت مبكر، وقد اكتملت صياغة النموذج الأول لإطار الحوكمة الشرعية من قبل أيوبي في سنة 2009م، وكذلك الحال في مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB فقد صدرت المسودة الأولى لإطار الحوكمة الشرعية أيضاً سنة 2009م.

والحوكمة الشرعية ليست بديلًا عن الحوكمة بمعناها العام، بل هي جزء متمم لها وهي - أي الحوكمة الشرعية وإن كانت تتضمن نفس العناصر الأساسية في مبادئ الحوكمة مثل: الشفافية والمساءلة والعدالة ... إلخ، إلا أنها تعنى بالجوانب الشرعية فقط.

فهدف الحوكمة الشرعية إذن هو التأكد أن البنك الإسلامي يلتزم بأحكام الشريعة في جميع نشاطاته ويمتلك الآليات والسياسات التي تحقق تلك الأهداف على الدوام، وكذا القدرة على اكتشاف أي حيدة عن ذلك أو خطأ في التطبيق.

وتقع مسؤولية تحقيق متطلبات الحوكمة في البنك الإسلامي بصفة أساسية على مجلس الإدارة؛ إذ هو السلطة العليا في المؤسسة، ثم على الجهاز الإداري؛ لأنه الجهة التنفيذية في المؤسسة، ثم اللجنة الشرعية باعتبارها الجهة المعتمدة لبيان المتطلبات الشرعية، وكذلك إدارة المراجعة والامتثال باعتبارها صمام الأمان لمنع وقوع المخالفات الشرعية وتصحيح ما قد يقع منها بالطريقة المتوافقة مع الضوابط الشرعية.

عناية البنك المركزي السعودي بالحوكمة الشرعية:

كجزء من مسؤوليته الإشرافية على القطاع المصرفي بكافة مكوناته فقد اهتم البنك المركزي السعودي بالحوكمة الشرعية، وكان من أوائل البنوك المركزية التي عيّنت بموضوع الحوكمة الشرعية فأصدرت في فبراير 2020م، إطار الحوكمة للبنوك ثم



الاتجاه العالمي لدى الشركات في الوقت الحاضر وهو توسيع دائرة إطار الحوكمة اشتمل على عنصرين بالغي الأهمية وهما حماية البيئة الطبيعية والعدالة في توزيع الدخل.

ومبعث إلقاء هذا الدور على الشركات المساهمة هو أن الشركات المساهمة في الوقت الحاضر هي قلب الاقتصاد المعاصر. بل هي قلبه وجسده، وبما أن مبادئ وقواعد الحوكمة فيما مضى تسعى لإصلاح الشركة وإطار علاقاتها المتصل بنشاطها التجاري وجدنا أن لهذه الشركات تأثيراً أكبر على الاقتصاد يحسن أن يكون لها فيه دور في إصلاح ما فسد فيه.

إن من أخطر ما تواجهه المجتمعات المعاصرة هو الدمار الذي أحدثته النمو الاقتصادي خلال القرنين الماضيين في البيئة والموارد الطبيعية وتلوث الهواء ... إلخ، مما يخشى أن يؤدي إلى هلاك الحياة على هذه البسيطة، ومن جهة أخرى فقد صاحب النمو الاقتصادي في الخمسة عقود المنصرمة اتجاه خطير هو النمو السريع في الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ فالأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً، وهذا أمر مشاهد في الدول الغربية على وجه الخصوص؛ لهذا الغرض توسعت دائرة إطار

الحوكمة لتصبح (Environmental, Social, Governance) ESG فلم تقتصر على الحوكمة، بل أصبحت البيئة، والمجتمع، والحوكمة، وذلك لإشعار الشركات بأن المسؤولية الملقاة عليها لا تقتصر على شؤونها الداخلية وعلاقتها مع الآخرين، بل يجب أن تتخطى ذلك إلى المساهمة الفعالة في العناصر المذكورة. وقد ترتب على ذلك أنه لا يكفي للتوافق مع مطلب الإفصاح إعلان النتائج المالية فحسب، بل أصبح متطلباً أيضاً الإفصاح عما قدمته الشركة في مجال المحافظة على البيئة والمسؤولية الاجتماعية. وبالنسبة إلينا فقد حان الوقت لتوسيع دائرة الحوكمة الشرعية، لكي تتضمن أيضاً دور الشركة في أعمال البر والخير، وفي تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في الاقتصاد.

(ب) التصنيف الحوكمي:

التصنيف الائتماني للشركات أمر معروف ومشهور ويستطيع المتعاملون من خلاله التأكد من القوة المالية للشركة التي يريدون التعامل معها، سواء كانوا مساهمين فيها أو دائنين لها أو عملاء يعتمدون على منتجاتها؛ ولذلك نجدهم يحرصون على معرفة تصنيفها الائتماني.

ونظراً إلى أهمية مبادئ الحوكمة وأن تطبيق مبادئ الحوكمة والعناية بها والالتزام بتحقيق نتائجها يختلف من شركة إلى أخرى، ومن الجلي أن الشركة ذات نظام الحوكمة الأكثر فاعلية تبعث

لشركات التمويل سنة 2021م، وفي ديسمبر 2023م، أصدرت تعليماته لعمليات الإفصاح الشرعية لكي تكون جزءاً من متطلبات الإفصاح العامة حيث ألزمت البنوك بضرورة الإفصاح عن أعضاء اللجان الشرعية ومؤهلاتهم واستقلاليتهم وضرورة نشر القرارات الصادرة عن اللجنة الشرعية، ولأن غرضها الأساس هو ضمان الانضباط الشرعي فقد أعطت تعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي السعودي اللجان الشرعية في البنوك مكائنها اللائقة ومنحتها - مقابل ما قررت عليها من مسؤوليات - الصلاحيات الكاملة بما فيها المخاطبة المباشرة للبنك المركزي في حال الحاجة لذلك والحماية لأعضاء اللجنة، فلا يمكن أن يتعرض أعضاء اللجنة إلى تأثير في حال اعتراضهم على قرارات أو إجراءات الإدارة التي ترى اللجنة

عدم موافقتها للمقتضى الشرعي، كما تضمن الإطار توضيحاً جلياً لمسؤوليات مجلس الإدارة الذي يعد المسؤول الأول عن تطبيق قواعد الحوكمة الشرعية، والتأكد أن ما يقدم للجمهور من منتجات وخدمات موصوفة بأنها إسلامية أن تكون مستوفية للمتطلبات الشرعية، وأن يكون لدى المؤسسة الترتيبات والآليات التي تعنى بالرقابة والتدقيق الشرعي بطريقة تضمن حسن الأداء.

وكما كان من أمر البنك المركزي السعودي من جهود مشكورة في مجال تثبت قواعد الحوكمة في البنوك وشركات التمويل كان لهيئة سوق المال جهد مماثل يشمل الشركات المدرجة في سوق التداول وهي تعنى بنفس الأغراض والمقاصد وتضمنت جوانب مستحدثة مثل حوكمة الشركات العائلية التي تأخذ باعتبارها الطبيعة الخاصة لهذا النوع من الشركات، كما كان لوزارة التجارة أيضاً مساهمة مهمة في هذا المجال على صفة مبادئ الحوكمة للشركات المساهمة المغلقة وهي التي لا تنضوي تحت إشراف هيئة سوق المال.

مستجدات الحوكمة الشرعية:

(أ) توسيع دائرة إطار الحوكمة:

من التطورات التي نعيشها اليوم الاتجاه العالمي نحو توسيع نطاق إطار الحوكمة للشركات بحيث تشمل عناصر إضافية؛ فيبعد الاهتمام بحقوق المساهمين والعاملين وعملاء الشركات جرى إدخال قواعد تعني بمصلحة المجتمع ككل على صفة مبادئ وعناصر جديدة، مثال: حماية البيئة، وتحقيق مطلب الشمول المالي، ورعاية المسؤولية الاجتماعية، وتطوير ضوابط لاستخدام ابتكارات التكنولوجيا، وكذلك أصبحت أهداف الاستدامة والعدالة في توزيع الدخل جزءاً من مبادئ الحوكمة.





الذي يمكن معه الثقة بما يصدر عن تلك الجهة الاستشارية من قرارات وفتاوى.

الحل يكمن في تطبيق مبادئ الحوكمة الشرعية على مستوى الاستشارات الشرعية. وفي المرحلة الحالية الالتزام بإطار حوكمة لمراكز الاستشارات الشرعية هو أمر اختياري؛ وذلك لعدم وجود جهة إشرافية. ولا جمعية مهنية تلزم هذه المراكز بإطار للحوكمة، والتعاون بين الجهات الموجود والقائمة اليوم من مراكز استشارية في تطوير مبادئ لحوكمة الاستشارات والالتزام بها أمام أصحاب المصلحة أمر مطلوب حتى يطمئن الناس إلى نوعية الاستشارات الشرعية، وحتى يغلق الباب أمام ما يسمى «التسوق للحصول على الفتوى». وقد بدأ العمل بهذا المشروع بحمد الله من قِبَل بعض المؤسسات القائمة

والله وليُّ التوفيق....

على قدر أكبر من الاطمئنان لدى المتعاملين، وأن مجرد وجود عناوين وأسماء في برشورات الشركة تشير إلى الحوكمة غير كافي بحد ذاته؛ إذ الأمر يعتمد على التطبيق الفعلي معها؛ لذلك ظهر الآن ما يسمى بالتصنيف الحوكمي، ويتضمن التصنيف الحوكمي تقوياً لإجراءات الحوكمة في الشركة؛ ليتمكن المراقبون من المقارنة بين الشركات بطريقة تكشف لأصحاب المصلحة والسوق مدى التزام الشركة الفعلي بمبادئ الحوكمة.

وتقوم بهذا التصنيف جهات مختصة ذات استقلال تام عن تلك الشركات تماماً كما هو الحال في التصنيف الائتماني، ويتركز «التصنيف الحوكمي» على فحص المستندات الداعمة لعملية اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة واللجان المتفرعة عنه والجهاز التنفيذي، مثل: محاضر الجلسات، وجدول الأعمال وتقارير التدقيق والامتثال ونحو ذلك، بالإضافة إلى تقويم الآثار الخارجية لحوكمة الشركة محل النظر. ويصدر التصنيف الحوكمي على ست مستويات أعلاها ما يسمى «مستوى الاطمئنان لملاك الشركة» CGR1، وأدناها يسمى «وضع عدم الاطمئنان لوضع الشركة» CGR6.

لا يخفى أن الغرض من «التصنيف الحوكمي»، هو اكتشاف الخلل قبل وقوع الآثار السلبية لتدني جودة ونوعية مبادئ الحوكمة في الشركة. وما أوجنا إلى تصنيف للحوكمة الشرعية للتأكد من أن ما يُعلن من مبادئ وقواعد يجري الالتزام به وتطبيقه كما ينبغي بطريقة تبعث الاطمئنان على التصنيف الشرعي.

(ج) حوكمة مراكز الاستشارات الشرعية:

سبق أن ذكرنا أن كل نشاط إنساني يحتاج إلى قواعد للحوكمة، ومن النشاطات التي تطورت على هامش النمو الكبير في المصرفية الإسلامية ظهور جهات متخصصة في الاستشارات الشرعية وهي تنهض بدور مهم وإيجابي، ولا يستغني عنه في تسديد القرارات الشرعية وضمان جودة تطبيق مبادئ وأحكام الشريعة في الأعمال المصرفية، وضبط الاجتهادات الفردية في عملية تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وصياغة نماذج العقود وإجراءات التنفيذ، إلا أننا نواجه مخاطر يمكن أن نسميها «مخاطر شرعية»؛ في أن صناعة الاستشارات الشرعية ليس لها جهة إشراف، وليس لديها جمعية مهنية، هذا الفراغ يعني أن نوعية الاستشارات الشرعية يمكن أن تتدهور بسبب افتقار هذه الجهات الاستشارية إلى نظام للحوكمة، وإلى أن الباب مفتوح على مصراعيه دون مشرف أو رقيب لدخول جهات لا تتمتع بالحد الأدنى من الكفاءة أو الإجراءات الفعالة أو العلم الشرعي





مستجدات المصرفية الإسلامية

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

محمد بن خالد النشوان

الأستاذ المساعد في المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
وعضو اللجنة الشرعية في بنك الجزيرة



أنَّ الرجل كان يأتيه بالمال فيستودعه إياه، فيقول الزبير: لا، ولكنه سَلَفَ (قرض)، فإني أخشى عليه الصُّيعة.

جاء في «فتح الباري»: «وكان غرضه بذلك أنه كان يخشى على المال أن يضيع: فيظن به التقصير في حفظه، فرأى أن يجعله مضموناً فيكون أوثق لصاحب المال وأبقى لمروءته. زاد ابن بطال: **وليطيب له ربح ذلك المال**».

وفي منتصف السبعينيات من القرن العشرين الميلادي ظهرت نواة المصارف الإسلامية، فأنشئ أول مصرف إسلامي، ويعد البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي، وهو «بنك دبي الإسلامي» عام 1975م حيث نصَّ في نظامه الأساسي على أن جميع أعمال البنك تقوم على أساس الشريعة الإسلامية، وأُسِّس في جدة في ذات العام 1975م «البنك الإسلامي للتنمية» الذي يهدف إلى تقديم التمويل الإنمائي في الدول الإسلامية.

وفي عام 1977م أنشئت ثلاثة مصارف إسلامية في ثلاث دول إسلامية مختلفة، وهي: «بنك فيصل الإسلامي المصري»، و«بنك فيصل الإسلامي السوداني»، و«بيت التمويل الكويتي»، وفي العام الذي يليه 1978م تأسس «البنك الإسلامي الأردني»، ثم توالى بعد ذلك البنوك الإسلامية في الظهور خاصة فترة الثمانينيات والتسعينيات وما بعدها، ووصلت إلى أغلب بقاع المعمورة حتى عدَّت اليوم منافساً قوياً للنظام الربوي التقليدي: لما حقَّقه من نجاحات متواصلة، وارتفاع في نسب الأرباح التي تحقَّقا سنوياً.

وتتفق المصارف التقليدية والإسلامية في بعض المعاملات والمراكز القانونية أمام الأجهزة الرقابية، لكن تمتاز المصرفية الإسلامية بعدد من الخصائص التي تفارق بها المصرفية الربوية (التقليدية)، ويمكن بيان أهم الفروق بينهما في الآتي:

وكذلك المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد تأسست في عام 1991م، ومقرها البحرين، وتحظى بدعم كبير من المؤسسات ذات الصلة الاعتبارية حول العالم، ومن

ومع توسع المصرفية الإسلامية عالمياً، ظهر العديد من المؤسسات التي تعمل على تنظيمها، ووضع المعايير

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذه ورقة موجزة تناول واقع المصرفية الإسلامية، وأبرز المستجدات والتطورات المتعلّقة بها، وبيان أهمّ الإحصائيات المرتبطة بالموضوع، أكتبها بناءً على دعوة كريمة من الزملاء الكرام في «بنك الجزيرة»، وبالتعاون مع «جمعية الاقتصاد الاجتماعي» لندوة «مستجدات الصناعة المالية الإسلامية» وقد أدت الورقة على أربعة مباحث:

■ المبحث الأول: نبذة عن المصرفية الإسلامية.

■ المبحث الثاني: إحصائيات المصرفية الإسلامية.

■ المبحث الثالث: تطورات المصرفية الإسلامية.

■ المبحث الرابع: نظرات في الاجتهاد الفقهي في المصرفية الإسلامية.

والله أسأل أن ينفع بهذه الورقة وبارك فيها، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول

1 - نبذة عن المصرفية الإسلامية

تعرّف المصرفية الإسلامية، بأنها: مؤسسة مالية ربحية، تقدّم الخدمات المصرفية والتمويلية والاستثمارية لعملائها، ملتزمة أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء قرارات لجنتها الشرعية.

وتشهد عصور الإسلام السالفة جهوداً كبيرة ومتعاقبة في ضبط النظام المالي الإسلامي، وللفقهاء قصب السبق في إصلاح أحوال الناس وسد احتياجاتهم والنأي بهم عن التعاملات والمكاسب المحرمة، وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه كان يطوف في الأسواق يضرب بعض التجار بالدرة، ويقول: «لا يبيع في سوقنا إلا من تفقه، وإلا أكل الربا شاء أو أبى».

ومن التطبيقات المبكّرة لفكرة المصارف في التاريخ الإسلامي، ما كان يفعله الصحابي الجليل الزبير بن العوام، فقد أخرج «البخاري»



المجال	المصرفية الإسلامية	المصرفية التقليدية
المرجعية	تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا والغرر والميسر.	تستند إلى القوانين الوضعية والنظم المالية الربحية بغض النظر عن الأحكام الدينية.
الأهداف العامة	زيادة حقوق المساهمين من خلال الربح والخسارة الناجمة عن ممارسة الأعمال المتوافقة مع الشريعة.	زيادة حقوق المساهمين من خلال اقتراض المال من المدخرين وإقراضه بفارق يمثل ربح المصرف، مع التركيز على عاملي المخاطر والربحية في جميع تعاملاتها.
تحقيق الأرباح	تعتمد على التمويل القائم على الأصول، مثل: البيع والشراء، والمشاركة.	تعتمد على الفائدة الربوية (إقراض المال مقابل نسبة مئوية ثابتة أو متغيرة).
الموارد بشكل عام	- أرباح الودائع المستثمرة شرعياً. - حقوق الملكية. - أجور الخدمات المصرفية.	- الودائع بغرض الاستثمار عن طريق الإقراض. - حقوق الملكية. - أجور الخدمات المصرفية.
تحمل المخاطر	يشارك البنك والعميل في المخاطر والمكافآت، بناء على صيغ، مثل: المشاركة والمضاربة.	يتحمل العميل وحده المخاطر، بينما يحصل البنك على فوائده بغض النظر عن نتائج المشروع.
القروض	لا تقدم قروضاً نقدية، بل تعتمد على تمويل الأصول من خلال المرابحة، أو الإجارة، أو المشاركة.	تقدم قروضاً نقدية بفوائد ربوية ثابتة أو متغيرة.
الودائع	تعمل وفق نظام المضاربة أو الوكالة بالاستثمار، حيث يحصل المودع على نسبة من الأرباح.	توفر ودائع بفوائد ثابتة (مدفوعة مسبقاً بغض النظر عن أداء البنك).
الاستثمار	تستثمر الأموال في مشاريع حقيقية، مما يعزز الاقتصاد الإنتاجي.	يمكنها الاستثمار في أوراق مالية أو مضاربات، حتى لو لم تكن مرتبطة بأصول حقيقية.
التعامل مع المخاطر	تعتمد على تقاسم المخاطر بين البنك والعميل إذا كانت بصيغة المشاركة، وتحملها الممول إذا كانت بصيغة المدائنة.	تعمل بنظام تحويل المخاطر إلى العميل فقط.
عقود التمويل	تعتمد على عقود شرعية، مثل: المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، السلم، والاستصناع.	تعتمد على عقود القروض التقليدية القائمة على الفائدة.
الالتزام والرقابة	يلتزم بالضوابط الشرعية والقانونية، ويوجد لديها لجنة شرعية وجهة تراقب سلامة التطبيق الشرعي.	يلتزم فقط بالضوابط القانونية، ولا يوجد لديها لجنة شرعية.

هي منظمة دولية غير هادفة للربح تقوم بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل، وكذلك المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد تأسست في عام 1991م، ومقرها البحرين، وتحظى بدعم كبير من المؤسسات ذات الصلة الاعتبارية حول العالم،

ومع توسع المصرفية الإسلامية عالمياً، ظهر العديد من المؤسسات التي تعمل على تنظيمها، ووضع المعايير الشرعية والمحاسبية لها، ودعم تطويرها، ومن أبرزها:

■ **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI):**

ومن أبرز أدوارها:

- وضع المعايير الشرعية والمحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.

- إصدار المعايير المحاسبية والشرعية المعتمدة في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

- الإشراف على التدريب والتأهيل في المالية الإسلامية.

■ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI):

هي إحدى المنظمات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتعد هيئة عالمية ذات شخصية مستقلة لا تسعى للربح، ويضم في عضويته أكثر من 130 بنكاً ومؤسسة مالية إسلامية. وقد تأسست في عام 2001م، ومقرها البحرين، ومن الأدوار التي تقوم بها:

- تعزيز التعاون بين البنوك الإسلامية عالمياً.

- تقديم الدراسات والتدريب في المصرفية الإسلامية.

- دعم الابتكار المالي الإسلامي من خلال البحوث والتوصيات.

■ البنك الإسلامي للتنمية (ISDB):

مؤسسة مالية دولية لدعم وتنمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء. تأسس البنك في عام 1975م، ويقع المقر الرئيس له في مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية، ومن أهم أهدافه:

- تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية.

- تقديم قروض وتمويلات شرعية لدعم البنى التحتية.

- تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

■ مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):

تأسس في عام 2002م في ماليزيا، ويضم 188 عضواً يمثلون البنوك المركزية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والعديد من المؤسسات المهنية. ومن أهم أهداف المجلس:

- وضع إرشادات تنظيمية وإشرافية للمصرفية الإسلامية.

- التعاون مع البنوك المركزية لتنظيم الخدمات المالية الإسلامية.

- تقديم معايير لحوكمة المخاطر والشفافية المالية في البنوك الإسلامية.

- يعمل بالتعاون مع مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

■ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA):

تعد الوكالة من أقدم مؤسسات التصنيف الإسلامية. وقد أسست من خلال عدد من البنوك الإسلامية ومؤسسات التصنيف الائتماني بقيادة البنك الإسلامي للتنمية. تأسست عام 2005م في البحرين، ومن الأدوار التي تقوم بها:

تصنيف المخاطر المالية والشرعية للمؤسسات الإسلامية.

تقديم تقارير عن أداء المصارف الإسلامية.

■ الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA):

تأسست عام 2008م من قبل البنك المركزي الماليزي كمؤسسة مختصة في مجالي التمويل الإسلامي وبحوث الشريعة الإسلامية، ومن أهدافها:

دعم الأبحاث العلمية في التمويل الإسلامي.

تقديم دورات تدريبية للخبراء الشرعيين والمصرفيين.

■ الأكاديمية المالية:

الأكاديمية المالية هي مؤسسة تعليمية متخصصة في تطوير الكفاءات المالية في المملكة العربية السعودية، تأسست عام 2019م، ويشرف عليها البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، وتعمل على تقديم برامج تدريبية متخصصة في مختلف المجالات المالية، بما في ذلك المصرفية الإسلامية.

2. إحصائيات المصارف الإسلامية

يشهد القطاع المالي الإسلامي نمواً متواصلاً وسريعاً، حيث بلغ حجم الأصول المالية حوالي (338) تريليون دولار في نهاية عام 2023م، يمثل نمواً بنسبة (4%) على أساس سنوي في الأصول بالدولار.

وتتوزع هذه الأصول وفق الآتي: تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على (5.52%) من إجمالي أصول قطاع المالية الإسلامية، تليها منطقة شرق آسيا بنسبة (8.21%)، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة (7.12%)، ثم أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة (3.8%)، ثم جنوب آسيا بنسبة (3.10%)، ثم إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (0.7%)، ثم بقية العالم بنسبة (9.0%).

وبحسب تقرير المالية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي

وحققت عقود التمويل المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة والمقدمة من المصارف والنوافذ الإسلامية في المملكة نموًا لتصل إلى نحو (1.977) مليار ريال في نهاية عام 2022 مقارنة بنحو (1.724) مليار ريال في نهاية عام 2021، وبمعدل نمو سنوي نسبته (14.7%).

وتتألف صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة من عقود المرابحة، والتورق، والإجارة، والمضاربة، والمشاركة، وغيرها. وتشكل عقود المرابحة ما نسبته (53.1%) (1.049) مليار ريال من إجمالي عقود التمويل في عام 2022م، تلتها عقود التورق بنسبة (35.9%) (710.2) مليار ريال، في حين مثلت عقود الإجارة نسبة (9.1%) (180.7) مليار ريال، أما النسبة المتبقية والبالغة

السعودي؛ فقد أصبحت المملكة العربية السعودية اعتبارًا من الربع الثالث لعام 2021م أكبر سوق للمالية الإسلامية، حيث بلغ إجمالي الأصول الإسلامية (3.15) تريليون ريال (842) مليار دولار، واستمرت أصول المالية في النمو على الرغم من التداعيات الاقتصادية وتقلبات الأسواق المالية التي أعقبت ظهور جائحة (COVID-19).

كما استمرت المصرفية الإسلامية في المملكة في تحقيق نمو ملحوظ في إجمالي الأصول التي تشمل المصارف والنوافذ الإسلامية، حيث ارتفع الإجمالي بنسبة (12.5%) ليصل إلى نحو (2.714) مليار ريال في نهاية عام 2022م، مقارنة بنحو (2.413) مليار ريال في نهاية عام 2021م.

توزيع صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية حسب القطاع والمنطقة لعام 2023م (الأرقام بالمليار دولار)

المنطقة	المصرفية الإسلامية	الصكوك	الصناديق الاستثمارية	التأمين	المجموع	النسبة
مجلس التعاون الخليجي	1.463.91	292.96	28.16	14.64	1.847.42	52.50%
شرق آسيا	313.83	411.25	38.13	5.75	768.96	21.80%
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	417.79	6.30	0.07	2.79	427.82	12.70%
أوروبا وآسيا الوسطى	79.70	102.02	46.24	0.61	228.57	8.30%
جنوب آسيا	83.58	19.63	5.13	0.24	108.58	3.10%
بقية العالم	-	14.64	11.06	-	25.70	0.90%
المجموع	2.372.17	850.00	132.29	24.05	3.378.51	100%

■ الحوكمة، ومن مهامها:

- تنظيم عمل اللجان الشرعية في المؤسسات المالية.
- تنظيم عمل ومهام الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية.
- تنظيم عمل الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية.
- تأسيس وتنظيم عمل اللجنة الشرعية المركزية.

(1.9%) فتوزعت على عقود المضاربة والمشاركة وأخرى. ومما يجدر الإشارة إليه أنَّ جميع البنوك التقليدية في المملكة لديها نوافذ إسلامية، وقد تجاوز إجمالي أصولها وكذلك دخلها من التمويل الإسلامي نسبة (50%). ووفقاً لاستراتيجية المالية الإسلامية التابعة لبرنامج تطوير القطاع المالي (الرؤية 2030)، فقد وضعت أهدافاً استراتيجية لتنفيذ البرنامج، ولتصبح المملكة العربية السعودية عاصمة المالية الإسلامية في العالم في عدد من الأمور، من أهمها:

■ التميز الدولي، ومن مهامه:

- عقد المؤتمر السعودي الدولي للمالية الإسلامية.
- إطلاق الجائزة الدولية للمالية الإسلامية.
- تنشيط مصادر المالية الإسلامية في برامج مشاريع الرؤية الكبيرة.

■ التعليم البحث، والتطوير والابتكار، ومن مهامه:

- تعزيز المخرجات البحثية للمراكز القائمة في المالية الإسلامية.
- تطوير دورات وبرامج التعليم العالي في مجال المالية الإسلامية.

3. تطورات المصرفية الإسلامية

شهدت المصرفية الإسلامية تطورات كبيرة خلال العقود الأخيرة، سواء من حيث المنتجات المالية، أو التنظيمات، أو توظيف التقنية المالية، أو توسعها عالمياً، وفيما يلي أبرز هذه التطورات:

■ لابتكارات في المنتجات المالية الإسلامية:

أصبحت الصكوك الإسلامية بديلاً رئيساً للسندات التقليدية، مع إصدارات ضخمة من دول مثل: السعودية، ماليزيا، الإمارات، وإندونيسيا.

التأمين التكافلي كبديل إسلامي للتأمين التقليدي، وأصبح معتمداً في العديد من الدول، حيث بلغ حجمه أكثر من (50) مليار دولار عالمياً.

تمويل العقارات بالمrabحة والإجارة المنتهية بالتمليك أصبح أكثر انتشاراً، خاصة في دول مثل: ماليزيا والسعودية.

تطوير صناديق استثمار متوافقة مع الشريعة في الأسهم والصكوك، مما أتاح للمستثمرين خيارات أوسع.

■ التطورات التشريعية والتنظيمية:

- تعزيز المعايير الشرعية والمحاسبية من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، مما ساهم في توحيد الممارسات المصرفية الإسلامية عالمياً.

- اعتماد الصكوك الإسلامية كأداة مالية في الأسواق العالمية، حيث بدأت دول غير إسلامية مثل: بريطانيا، وهونغ كونغ، ولوكسمبورغ في إصدار صكوك لجذب رؤوس الأموال الإسلامية.

- إدخال معايير جديدة لحوكمة المصارف الإسلامية لضمان الشفافية والمحاسبة الشرعية، ومن ذلك ما أصدره البنك المركزي السعودي من (إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة) عام 2020م.

■ التوسع الجغرافي العالمي:

دخول المصرفية الإسلامية إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية من خلال فروع إسلامية للبنوك الكبرى مثل: (HSBC Amanah) و (Al Rayan Bank) في بريطانيا.

الاهتمام المتزايد بالتمويل الإسلامي في إفريقيا، حيث قامت دول مثل: السودان، ونيجيريا، والمغرب بإصدار قوانين تدعم المصرفية الإسلامية.

إطلاق أول بنك إسلامي بالكامل في أستراليا (Islamic Bank Australia) عام 2022م، مما يعكس توسع المصرفية الإسلامية خارج العالم الإسلامي.

■ التطورات في التقنية المالية (FinTech):

يُعبّر عن التقنية المالية بمصطلح: (الفنتك) (FinTech)، الذي هو اختصار لكلمتين باللغة الإنجليزية (Financial) وتعني: المالية، و (Technology) وتعني: تقنية.

والمراد: استخدام التقنية في الخدمات المالية.

وأوضحت التقنية المالية اليوم تدخل في مجالات عدّة، منها:

- أ. لقروض.
- ب. التمويل الجماعي.
- ج. التخطيط المالي.
- د. التأمين.
- هـ. البنوك الرقمية. والأسواق المالية.
- و. المدفوعات.

ومع التقدم والتطور السريع في سوق التقنية المالية (FinTech)، وما تضمنته مستهدفات (برنامج تطوير القطاع المالي) في رؤية 2030: انطلقت مبادرة (فنتك السعودية) التي أطلقها البنك المركزي السعودي بالشراكة مع هيئة السوق المالية، وانطلق بعدها البيئة التجريبية التشريعية (Sandbox)، التي صمّمها البنك المركزي السعودي، ومختبر التقنية المالية (Fintech Lab) الذي أطلقتها هيئة السوق المالية وذلك في عام 2018م، وقد بلغ

إجمالي عدد شركات التقنية المالية في المملكة (216) شركة فاعلة في عام 2023م.

- كما انتشرت البنوك الرقمية، مثل: (Insha Bank) في ألمانيا، و(Al Baraka Digital)، و(مصرفية ميم الرقمية) التابعة لبنك الخليج الدولي، وانطلق في عام 2023م في المملكة الانطلاق التجريبي لاثنتين من أصل ثلاثة بنوك رقمية مرخص لها، وهما: (STC Bank) و(D360) مما سهّل الوصول إلى الخدمات المصرفية الشرعية عبر التطبيقات الذكية.

- منصات التمويل الجماعي (Crowd Funding)، وتعرف هذه المنصات بأنها: أداة رقمية لجمع الأموال، تؤدي دور الوساطة بين المستثمرين والشركات التي ترغب في زيادة مواردها المالية، فإن كان ذلك في مقابل طرح ملكية في أسهمها، فهي منصة التمويل الجماعي بالملكية، وإن كان ذلك مقابل الحصول على تمويل بعقود، فهي منصة التمويل الجماعي بالدين.

- الجمعيات الادخارية الإلكترونية، وهي جمعيات تعتمد على فكرة تجميع مدخرات الأفراد عن طريق اشتراك مجموعة من الأفراد في جمعيات إلكترونية تقدم فيها مبالغ اشتراك دورية غالباً ما تكون شهرية، وتكون مجموع مبالغ الاشتراك من نصيب أحد المشتركين كل شهر، وتهدف هذه الجمعيات إلى توفير مصادر تمويل للأعضاء وتمويل مشاريعهم أو تحقيق أهداف قصيرة أو طويلة المدى. وفي المملكة بدأ البنك المركزي السعودي بالتريخ لجمعيات الادخار الإلكترونية كمؤسسات مالية مرخصة عام 2018م، وقد بلغت في نهاية عام 2022م حوالي نصف مليار ريال.

- استخدام تقنية البلوكتشين (Blockchain) والعقود الذكية (Smart Contracts) لضمان الامتثال الشرعي في المعاملات المالية.

- توسع حلول الدفع الإلكتروني الإسلامي، مثل: المحافظ الرقمية الإسلامية، والبطاقات المصرفية المتوافقة مع الشريعة.

ومع كل هذا التطور المشاهد والملموس في المصرفية الإسلامية إلا أنَّ هناك عددًا من التحديات التي لا تزال قائمة، ومن ذلك:

- الحاجة إلى وضع مؤشرات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- لا يوجد نظام مدفوعات دولي متكامل للمصرفية الإسلامية، مما يجعل المعاملات عبر الحدود صعبة ومكلفة.

- الحاجة إلى تطوير منصات تداول إسلامية تدعم الاستثمار في

الأسهم والصكوك بطريقة شرعية وسهلة.

- الحاجة إلى شركات تقنية مالية إسلامية (Islamic FinTech) متخصصة في تطوير حلول متوافقة مع الشريعة.

- نقص الوعي بأحكام الشريعة الإسلامية والمنتجات والخدمات المالية الإسلامية بين عموم المسلمين، حتى صرنا نسمع بين الفينة والأخرى من يشكك أصلاً بوجود فرق بين المصارف الإسلامية وغيرها من المصارف التقليدية.

- يوجد في بعض الدول ازدواجية في الأنظمة المصرفية، فتعمل البنوك الإسلامية إلى جانب البنوك التقليدية، ولكن تحت تشريعات موحدة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المصرفية الإسلامية.

■ نظرات في الاجتهاد الفقهي في المصرفية الإسلامية:

مضى على بداية العمل المصرفي الإسلامي قرابة خمسة عقود، ومع الفرح والاعتباط بهذا التوسع الكبير للمصارف الإسلامية، إلا أنَّ الحاجة لبذل مزيد من الجهود الداعمة لتطوير المصرفية الإسلامية في الكيف والمضمون، وذلك من خلال إعادة النظر وتقويم مسيرة المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية، وإعادة تقويم الخدمات والمنتجات التي تقدمها لعملائها والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة وقواعدها من جهة التطبيق، والتأكد من أنَّ مسيرة المصرفية الإسلامية في الطريق الصحيح، وأنها محققة لمقاصد الشريعة وأهداف الاقتصاد الإسلامي وغاياته؛ لا تزال قائمة، خصوصاً مع وجود بعض الممارسات الخاطئة، كالصوربة في بعض المعاملات، والتحايل لقلب الدين في بعض المنتجات ونحو ذلك.

ومن أبرز الأصول التي يجدر العناية بها في النظر الفقهي لأحكام المصرفية الإسلامية اليوم: إعادة النظر والاجتهاد في المسائل والمنتجات للتأكد من الأوصاف المتغيرة والمؤثرة، فالمطالع لكثير من المسائل يجد أنها لا تقف على ذات الصورة التي كانت عليه أول نشأتها وصدور الرأي الفقهي فيها، بل حتى في تحقيق المناط -وهو نوع من الاجتهاد- يحتاج للتأكد من عدم تغيره عند التنزيل، مما يستدعي للفقهاء إعادة الاجتهاد والنظر، ولا يعني ذلك عدم العناية باستقرار وانضباط التراء الفقهي في العمل المصرفي، لكن هذا شيء، وبقاء الرأي مع تغير الوصف شيء آخر، وقد قرّر بعض أهل العلم وجوب تجديد الاجتهاد مطلقاً، لا سيما إذا بدا للفقهاء ظن في تغير الحكم السابق، كما لو تغير عرف مُعتبر أو قامت مصلحة معتبرة لحظّها، أو لإيجاد بديل لمنهج يحقق كفاءة شرعية أكبر مما هو قائم ونحو ذلك.

قال الشاطبي: «كل صورة من صور النازلة نازلة مستأنفة» في



- ضوابط تصنيف الشركات المساهمة وتطبيقها على الشركات غير المدرجة.

- مستجدات شركات التقنية المالية: كخدمة الدفع الأجل، خدمة تقديم الراتب، الجمعيات الادخارية الإلكترونية.

- صيغ العقود المستحدثة في الاستثمار الجريء: كوثيقة (SAFE NOTE) و (KISS).

- هيكله الحسابات الاستثمارية التي لا يطالب المستثمر بإخراج زكاة أصولها.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمّد.

نفسها لم يتقدّم لها نظير. وإن تقدّم لها في نفس الأمر فلم يتقدّم لنا، فلا بدّ من النظر فيها بالاجتهاد، وكذلك إن فرضنا أنه تقدّم لنا مثلها؛ فلا بدّ من النظر في كونها مثلها أو لا». وقد عقد الإمام ابن القيم فصلاً بديعاً في هذه المسألة، وعنونه، بقوله: «فصل في تغيير الفتوى واختلافها بحسب تغيير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد».

ونشاهد هذا الأمر من التطبيقات المصرفية: الإيجار التمويلي، فقد مرّ في التطبيق العملي في المؤسسات المالية بعددٍ من المراحل، بمعنى أنّ هيكله المنتج وصورته لم تكن كما هي الآن، واستصحاب الآراء الفقهية التي قيلت في حكمه أول الأمر محل نظر.

وأيضاً البطاقات الائتمانية، فقد مرّت بعددٍ من المراحل في هيكلتها بين المصارف، فتارة تعتمد على هيكله التورق، وتارة على هيكله المريحة، ولكل هيكله ما يناسبها من الأحكام المتعلقة بها.

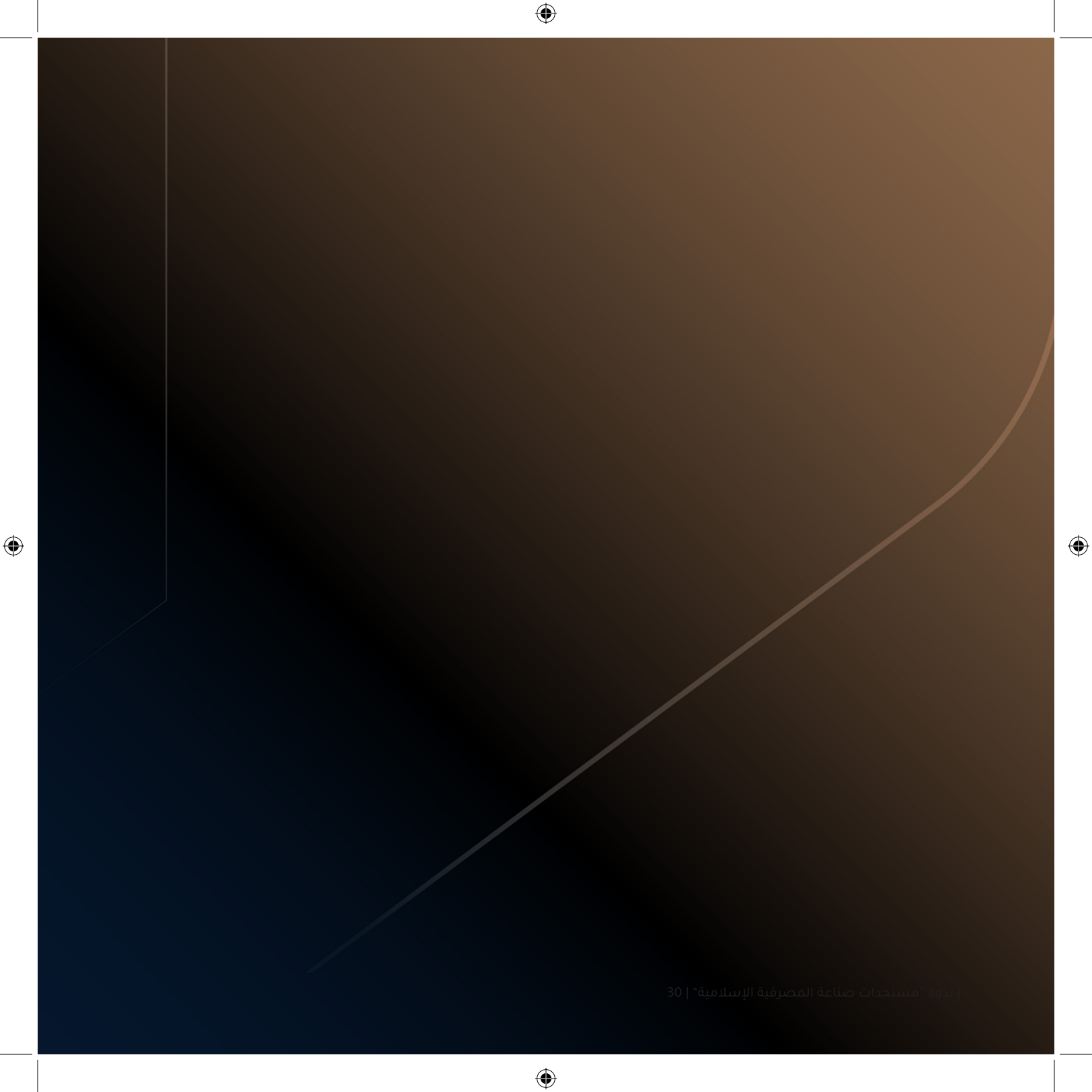
ومن الأصول التي ينبغي أن تراعى في النظر الفقهي للمستجدات المصرفية، الموازنة بين الترخيص على الفروع التي تكلم عنها الفقهاء، وبين تحصيل أحكام المستجدات ابتداءً بالرجوع إلى نصوص الكتاب والسنة ونحوها من الأدلة الشرعية المعتمدة، فمتى أمكن إلحاق النازلة بعقد تكلم عنه الفقهاء فهو أولى؛ لغناء هذه المدونات وإحكام القول فيها ضبطاً وتحريزاً. ولأنه ربما خالف الباحث بسبب غفلته عن مراعاة هذا الأصل إجمالاً في المسألة من حيث لا يشعر أو خرج عن مجموع أقوالهم فأحدث قولاً، أو وقع في التلفيق بين أصول لا تجتمع ونحو ذلك، ومتى تعذر ذلك فلا مانع من الرجوع إلى القواعد والأصول الشرعية العامة وتنزيلها على الواقعة المستحدثة، واستصحاب البراءة الأصلية.

ومما يحسن ذكره الجهود المشكورة التي بذلها - وما زال - الباحثون المعاصرون في المصرفية الإسلامية جزاهم الله خيراً، سواءً في جانب ابتكار المنتجات المالية، أو إيجاد حلول لمشكلات مصرفية، أو إعادة النظر في التوصيف الفقهي لبعض المسائل، وغيرها من الجهود المشكورة في الندوات والمجامع الفقهية والأبحاث والرسائل العلمية في الجامعات.

وأختم هذه الورقة بعدد من المسائل التي لا يزال مدار البحث فيها قائماً، ولم يصدر فيها حسب الاطلاع - اجتهاد جماعي بشأنها:

- الهياكل الشرعية البديلة للمؤشر الخالي من المخاطر (RFR).





الجلسة الثانية



مستجدات الأسواق المالية

سعادة الأستاذ الدكتور

محمد بن إبراهيم السحيباني

نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد الاجتماعي

مقدمة

تستعرض هذه الورقة أهم المستجدات في الأسواق المالية الإسلامية، مع الإشارة لدور التمويل الأخضر؛ ولهذا من المهم في البداية تحديد المقصود بالأسواق المالية الإسلامية، والتمويل الأخضر، بصفتها مدخلاً رئيساً للورقة.

الأسواق المالية الإسلامية هي الأسواق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية وفقاً لأحكام الشريعة. وهي تشبه نظيرتها التقليدية من حيث الوظائف والآليات، لكنها تختلف عنها في الأدوات المالية التي يجب أن تخضع لضوابط الشريعة. وأبرز مكونات الأسواق المالية الإسلامية: الأسهم المتوافقة مع الشريعة، الصكوك، بالإضافة إلى المنتجات الاستثمارية الأخرى التي تشمل صناديق الاستثمار (المتداولة وغيرها) المتوافقة مع الشريعة، بما فيها الصناديق المخصصة للاستثمار الاجتماعي وغير الربحي. وتتميز أغلب هذه المكونات بأنها مطروحة طرْحاً عاماً، وبالتالي يمكن لجمهور المستثمرين تداولها في السوق. ولكن هذه الأدوات لا تقتصر على هذه المكونات، بل تشمل عدداً أكبر متنوعاً من الأدوات التي تطرح في الغالب طرْحاً خاصاً لفئة المستثمرين المؤهلين، ومنها أشكال الاستثمارات البديلة: الأوراق المالية الهجينة مثل الأسهم الممتازة، والاستثمارات الخاصة، والجريئة، ومنصات التمويل التي تستخدم التقنية المالية.

أما التمويل الأخضر فينصرف إلى الاستثمارات التي تهدف لدعم مشاريع تحقق فوائد بيئية مستدامة، مثل: الاستثمار في الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والرياح، والمباني الخضراء التي تستخدم تقنيات كفاءة الطاقة، وإدارة المياه والنفايات بطرق صديقة للبيئة، والزراعة المستدامة، ونحوها من المشاريع التي تُقلِّل من التغير المناخي، وتنوع الأدوات الاستثمارية التي تستخدم في التمويل الأخضر لتشمل تقريباً كل الأدوات المشار إليها أعلاه، وإن كانت تركز في الأغلب على السندات والصكوك الخضراء كما سيتبين.

وتستعرض الورقة فيما يلي مستجدات الأسواق المالية الإسلامية من خلال التركيز على مستجدات الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة، والتي تمثل أبرز مكونات هذه الأسواق.

الأسهم المتوافقة مع الشريعة:

عادة ما تركز التقارير الإحصائية التي تتابع تطور الأسواق المالية الإسلامية على الصكوك وصناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة، ونادراً ما تتطرق لحجم الأسهم المتوافقة مع الشريعة عالمياً. وبالنظر لكون الأسهم هي أبرز المنتجات الاستثمارية المتاحة للمستثمر المسلم في الأسواق المالية الدولية والمحلية، نقدم فيما يلي بعض الإحصاءات حول الأهمية النسبية للأسهم في هذه الأسواق مقارنة بالسندات، قبل التطرق للأهمية النسبية للأسهم المتوافقة مع الشريعة في الأسواق المالية الدولية والمحلية.

يقدر حجم سوق الأسهم عالمياً بنهاية عام 2023 بنحو 115 ترليون دولار، في حين يقدر حجم السندات بنحو 140 ترليون دولار. ويقاس حجم سوق الأسهم بالقيمة السوقية للأسهم، في حين يقاس حجم سوق السندات بمبلغ الديون التي لا تزال قائمة على مصدري السندات في العالم.

وبوضح الشكل (1) النمو في القيمة السوقية للأسهم والسندات في الأسواق العالمية (تريليون دولار)، ويتضح منه استمرار نمو ركني الأسواق المالية العالمية (الأسهم والسندات) منذ عام 2008م. كما يوضح أن ديون السندات أعلى من قيمة الأسهم السوقية، وفي تزايد مُتَّزِد. ويمكن تفسير تضخم سوق السندات مقارنة بسوق الأسهم بحجم الطلب؛ حيث تعد السندات أداة تمويل أساسية للحكومات، وهدف للمحافظ الاستثمارية الكبرى التي تتطلب سياساتها الاستثمارية الاحتفاظ بأصول أقل مخاطرة مقارنة بالأسهم، مثل المحافظ التي تديرها المؤسسات الوقفية الكبيرة وصناديق التقاعد، علاوة على المعاملة الضريبية الخاصة للسندات التي توفر مزايا ضريبية لكل من المستثمرين والشركات المصدرة.

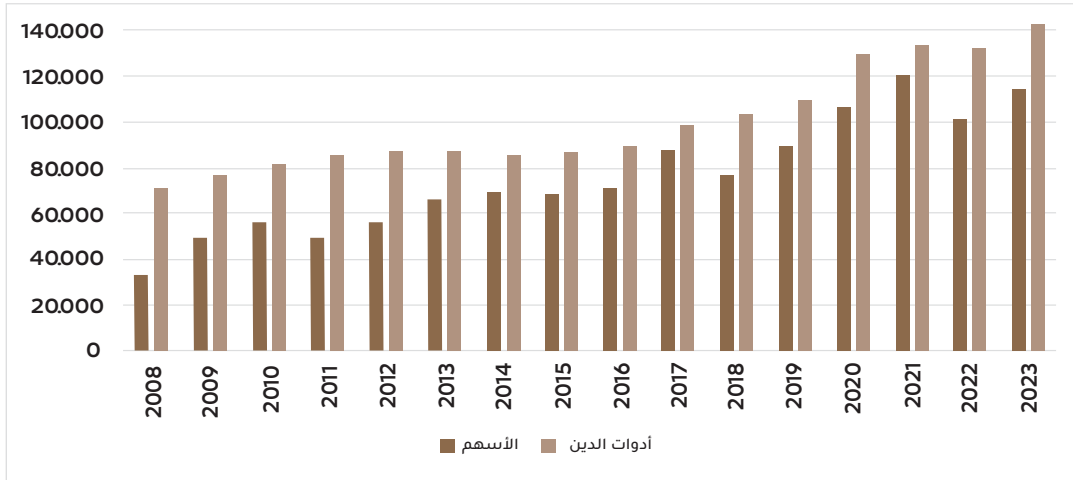
ومما لا شك فيه أن السندات تقع خارج نطاق الأسواق المالية الإسلامية، وأدى البحث عن بديل لها إلى ظهور سوق الصكوك التي بدأت في الظهور بشكل منظم من عام 2000م كما سنبين عند الحديث عن أبرز مستجدات الصكوك في القسم (3) الآتي.

في المقابل، يلحظ المتابع لواقع الأسهم المتوافقة مع

العالمية، لكونه يتضمن 1221 سهماً بقيمة سوقية تساوي نحو 80 تريليون دولار في نهاية يناير 2025. وينظره مؤشر ستاندرد S&P Global 1200 Shariah آند بورز العالمي المتوافق مع الشريعة والذي يتضمن 539 سهماً متوافقاً مع الشريعة بقيمة سوقية تقارب 50 تريليون دولار. وتشير هذه الإحصاءات إلى أن حجم الأسهم المتوافقة مع الشريعة يمثل نحو 62% من إجمالي سوق الأسهم الدولية (www.spglobal.com).

وللمقارنة مع الوضع المحلي نعتمد مؤشر ستاندرد آند بورز المحلي للمملكة والذي يتضمن الشركات القابلة للاستثمار

الشريعة نمواً ملحوظاً في حجمها والمنتجات المالية المرتبطة بها خلال العقدين السابقين بصفتها جزءاً مهماً من سوق الأسهم الدولية. وتاريخياً، يعد قرار إجازة الاستثمار في الأسهم المختلطة بضوابط معينة نقطة التحول الرئيسة الأولى التي أدت إلى فتح الأسواق المالية الدولية أمام المستثمرين الذي يحرصون على الاستثمار المتوافق مع الشريعة. والذي بناء عليه انتعش الاستثمار في الأسواق الدولية سواء بشكل مباشر أو من خلال صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة، والتي زاد حجم الأصول التي تديرها بشكل ملحوظ منذ تسعينات القرن الماضي كما نبين في القسم (4) الآتي.



في السوق المالية السعودية S&P Saudi Arabia Domestic والمؤشر المناظر له S&P Saudi Arabia Domestic Shariah الذي يشمل الشركات المتوافقة مع الشريعة فقط. وكما يتضح من الجدول (1)، تبلغ نسبة الأسهم المتوافقة مع الشريعة محلياً نحو 94%.

الصكوك:

شهد سوق الصكوك نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة بصفته البديل الأساسي لسوق السندات، لكنه لا يزال يمثل جزءاً صغيراً نسبياً من سوق السندات بشكل عام. إذ يقدر إجمالي الصكوك القائمة عالمياً بحوالي 875 بليون دولار. في المقابل، وكما يوضح الشكل السابق (1)، يقدر حجم سوق السندات بنحو 140 تريليون

وحسب أحدث إحصاءات مؤشر (FTSE) للأسهم العالمية المتوافقة مع الشريعة، بلغ عدد الشركات المساهمة المتوافقة مع الشريعة 2092 شركة، ذات قيمة سوقية تقترب من 34 تريليون دولار في نهاية عام 2024. وتمثل هذه الشركات تقريباً نصف عدد الشركات العالمية وقيمتها السوقية المدرجة في هذا المؤشر والتي بلغت على التوالي 4247 شركة و78 تريليون دولار. وتشير هذه الإحصاءات إلى أن حجم الأسهم المتوافقة مع الشريعة يمثل نحو 45% من إجمالي سوق الأسهم الدولية. (<https://www.lseg.com/en/ftse-russell>)

من جهة أخرى، يوفر مؤشر ستاندرد آند بورز العالمي تعرضاً أفضل لسوق الأسهم العالمية. حيث S&P Global 1200 يستحوذ على ما يقرب من 70% من القيمة السوقية للأسهم

جدول 1: حجم سوق الأسهم المتوافقة مع الشريعة دوليًا ومحليًا (يناير 2025)

المؤشر	عدد الشركات	القيمة السوقية للشركات (ترليون دولار)
S&P Global 1200	1221	79.58
S&P Global 1200 Shariah	539	49.55
النسبة المتوافقة مع الشريعة (دولياً)	44.14%	62.26%
S&P Saudi Arabia Domestic	224	2.72

المصدر: www.spglobal.com

المحلية المستحقة حوالي 639.9 بليون دولار، بزيادة قدرها 28.13 بليون دولار عن العام السابق.

وقد حافظت ماليزيا على مكانتها كأكبر مصدر للصكوك بإجمالي إصدارات محلية ودولية بلغت 945 بليون دولار من بداية سوق الصكوك عام 2001 إلى نهاية عام 2023. تليها المملكة العربية السعودية (267.92 بليون دولار). ثم إندونيسيا (191.72 بليون دولار). وكان هيكل صكوك الوكالة الأكثر استخداماً في السوق الدولية بحصة سوقية تبلغ 38% (19.9 بليون دولار)، في حين كانت صكوك المرابحة هي الهيكل الأكثر استخداماً في الصكوك المحلية بحصة سوقية بلغت 29% (42 بليون دولار). ولا تزال ماليزيا أكبر جهة إصدار للصكوك المحلية بحصة 48% (76.02 بليون دولار) في عام 2023. كما ظلت عملة الدولار الأمريكي العملة المفضلة لإصدار الصكوك وجذب المستثمرين الدوليين.

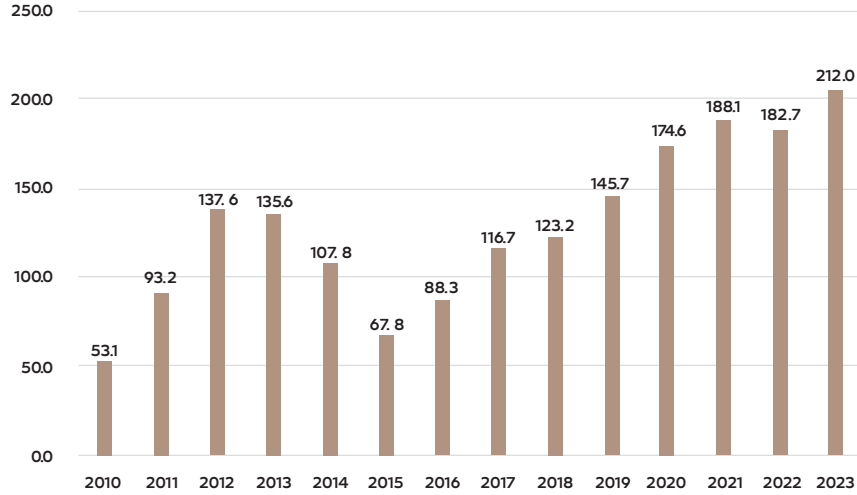
في عام 2023، بلغ إجمالي إصدارات الصكوك المحلية في المملكة 30.14 بليون دولار، ما يجعلها ثاني أكبر مصدر للصكوك المحلية بعد ماليزيا. بالإضافة إلى ذلك، احتلت المملكة المرتبة الثانية بعد ماليزيا من حيث إجمالي الإصدارات التراكمية من 2001 إلى 2023 بإجمالي 267.92 بليون دولار. وزادت إصدارات الشركات بشكل كبير في عام 2023، حيث ساهمت بنسبة 18.8% (9.9 بليون دولار) مقارنة بـ 5.7% فقط (2.05 بليون دولار) في عام 2022.

وفي السوق المحلية، كانت صكوك المرابحة هي الهيكل الأكثر استخداماً مع حصة سوقية تبلغ 38% (60.2 بليون دولار) مقارنة

دولار، ما يدل على أن سوق الصكوك يمثل أقل من 1% من إجمالي سوق السندات العالمي.

وفي حين أن سوق الصكوك لا يزال صغيراً نسبياً مقارنة بسوق السندات التقليدي، إلا أنه ينمو بسرعة ويجذب اهتماماً متزايداً من الحكومات والشركات والمستثمرين الذين يبحثون عن فرص تمويل واستثمار منخفضة المخاطر ومتوافقة مع الشريعة. حيث سجل سوق الصكوك العالمية، كما يوضح الشكل (2) ارتفاعاً بنسبة 16% في نهاية عام 2023، بوصول قيمة إصدارات الصكوك خلال هذا العام إلى 212 بليون دولار، مدفوعاً بشكل أساسي بإصدارات الصكوك المحلية، وطلب المستثمرين القوي.

وبنظرة أكثر تفصيلاً لهذا النمو نجد أن إجمالي إصدارات الصكوك قصيرة الأجل بلغ 72.7 بليون دولار في عام 2023، مقارنة بـ 62.7 بليون دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 16%. كما شهدت إصدارات الصكوك طويلة الأجل أيضاً زيادة بنسبة 16% على أساس سنوي، حيث بلغ حجم إصدارات عام 2023م 139.3 بليون دولار، مقارنة بـ 120 بليون دولار في عام 2022. من جهة أخرى، بلغ إجمالي إصدارات الصكوك الدولية 52.7 بليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 17 بليون دولار أو 48% عن عام 2022م، في حين بلغ حجم إصدارات الصكوك المحلية حوالي 159.36 بليون دولار في عام 2023، مقارنة بـ 146.9 بليون دولار في عام 2022. وبلغ إجمالي قيمة الصكوك الدولية القائمة (المستحقة السداد) حوالي 202.9 بليون دولار بنهاية عام 2023، في حين بلغ إجمالي قيمة الصكوك



شكل 2: تطور قيمة إصدارات الصكوك في العالم

المصدر: IIFM SUKUK REPORT

المتوقع أن يستمر في النمو في السنوات القادمة، مدفوعة بالطلب القوي من المستثمرين، والدعم من الحكومة، والتطورات التنظيمية الإيجابية.

ونشير أخيراً إلى تداخل تطور سوق الصكوك مع تطور التقنية المالية (القسم 5) التي تستخدم الصكوك ضمن منتجاتها، والتداخل مع التمويل الأخضر (القسم 7) بالنظر لأن أغلب مبادرات التمويل الأخضر تستخدم حالياً الصكوك الخضراء.

صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة:

حسب أحدث التقارير المتاحة عن صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة، بلغ إجمالي الأصول المدارة في عام 2022 من قبل هذه الصناديق 219.7 بليون دولار، بانخفاض 10% عن العام السابق. ويُعدّ حجم الصناديق صغيراً مقارنة بنظيرتها التقليدية التي تدير أصولاً بقيمة تصل إلى 124 تريليون دولار.

وقد مثلت صناديق أسواق النقد 12% من إجمالي الأصول المدارة الإسلامية في عام 2022، بانخفاض من 20% في عام 2021؛ نتيجة قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الأخرى برفع أسعار الفائدة بشكل متكرر خلال العام، ما أدى إلى ارتفاع العائدات إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من عقد.

بـ 29% (42 بليون دولار) في العام السابق، تليها صكوك الإجارة بنسبة 21% (32.7 بليون دولار)، والصكوك الهجينة (مرابحة/ مضاربة) بنسبة 9% (14.8 بليون دولار)، والصكوك الهجينة (وكالة/ مرابحة) بنسبة 14% (21.6 بليون دولار) وصكوك المضاربة بنسبة 5% (7.5 بليون دولار).

ومن بين أكبر إصدارات الصكوك المحلية في عام 2023، كان إصدار حكومة المملكة بقيمة 13.2 بليون دولار. كما أصدرت الشركات الكبرى صكوكاً، بما في ذلك البنك الأهلي السعودي (3.3 بليون دولار)، بالإضافة إلى إصدار بقيمة 1.2 بليون دولار من شركة الكهرباء السعودية، وصكوك بقيمة 500 مليون دولار من مصرف الراجحي، وصكوك بقيمة 900 مليون دولار من البنك السعودي الفرنسي، وصكوك بقيمة 750 مليون دولار من شركة المراعي.

ولا تزال هيئة السوق المالية السعودية داعماً قوياً لسوق الصكوك، وقد أصدرت لوائح جديدة لتعزيز نمو السوق. وتتضمن هذه اللوائح إطاراً جديداً لإصدار الصكوك وإدراجها، ومتطلبات إفصاح محسنة، وحماية أقوى للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هيئة السوق المالية على تطوير سوق ثانوية للصكوك، ما يجعل من السهل على المستثمرين تداول الصكوك. ومن



في يناير 2022، أطلق صندوق **Wahed Dow Jones Islamic-ic World ETF (UMMA)**، وهو أول صندوق **ETF** متوافق مع الشريعة ومعايير الاستثمار المسؤول **ESG** في ناسداك. ويسعى الصندوق إلى تحقيق نمو طويل الأجل في رأس المال وتمكين المستثمرين من الوصول إلى الاستثمارات الدولية خارج الولايات المتحدة التي تسعى إلى تحقيق توافق أفضل مع الشريعة وقيم **ESG**. وفي نوفمبر 2022، أطلقت شركة **HSBC** لإدارة الأصول خمسة صناديق استثمار متداولة متوافقة مع الشريعة تستهدف أسواق الأسهم الإقليمية والعالمية، وتم إدراج أول صندوق، وهو **HSBC MSCI USA Islamic ESG UCITS ETF (HIUA)** في بورصة لندن. وتستهدف صناديق الاستثمار المتداولة الأربعة المتبقية الأسهم العالمية وأسهم أوروبا والأسواق الناشئة ومنطقة آسيا والمحيط الهادي باستثناء اليابان.

وقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية في الأصول المدارة للصناديق الإسلامية في عام 2022، حيث بلغت 36 بليون دولار. كما احتلت المملكة المرتبة الثانية من حيث عدد الصناديق الإسلامية النشطة، حيث بلغ عددها 238 صندوقاً. وشهدت الصناديق الإسلامية في المملكة نمواً مطرداً على مدار العقد الماضي، مدفوعاً بزيادة عدد مديري الأصول الذين يقدمون صناديق متوافقة مع الشريعة للمستثمرين. بالإضافة إلى تطوير صناديق جديدة تستخدم الخدمات الاستشارية الروبوتية، كما ازداد الاهتمام بصناديق المؤشرات الإسلامية وخاصة المتداولة.

وحسب التقرير السنوي لهيئة السوق المالية لعام 2023م، بلغ عدد صناديق الاستثمار في المملكة بنهاية هذا العام 1,285 صندوقاً، بعدد 1,172,865 مشتركاً. وتدير الصناديق أصول بلغت قيمتها 558 بليون ريال، شكلت قيم أصول صناديق الاستثمار العامة ما نسبته 22.0 % منها، 95% منها متوافقة مع الشريعة حسب بيانات السوق المالية السعودية (تداول). ويلاحظ من التقرير أن الاستثمار الخاص والجريء يتم حالياً في السوق من خلال صناديق الاستثمار الخاصة، والتي تمثل النسبة الأكبر (78%) من حيث حجم الأصول المدارة. حيث بلغ عدد الصناديق التي تركز على «أسهم الملكية الخاصة» بنهاية 2023م 163 صندوقاً، وتدير أصولاً بلغت نحو 20 بليون ريال. كما بلغ عدد صناديق الاستثمار الجريء 27 صندوقاً تدير أصول تقارب قيمتها 2.5 بليون ريال. كما تشمل الصناديق الاستثمارية الصناديق الوقفية سواء العامة أو الخاصة، والتي بلغ عددها في نهاية 2023 أكثر من 30 صندوقاً، تدير أصول تجاوزت قيمتها بليون ريال.

واستمرت تفضيلات المستثمرين في التأثير على صناعة إدارة الثروات، حيث تفضل الأجيال الجديدة بشكل متزايد الاستثمارات الأكثر استدامة وكفاءة وابتكاراً. فقد توصلت دراسة استقصائية أجرتها **Refinitiv** لأكثر من ألف مستثمر تجزئة إلى أن المستثمرين الأصغر سناً يميلون للاستثمار في الصناديق القائمة على المؤشرات وصناديق الاستثمار المتداولة والعملات المشفرة والاستثمارات المسؤولة حسب المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (والتي نرملها اختصاراً في بقية الورقة بمعايير **ESG**). ومن بين استراتيجيات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة، حقق الاستثمار في المؤشرات نجاحاً كبيراً على مدى السنوات الخمس الماضية. فيحلول نهاية عام 2022، كان هناك 64 صندوقاً استثماراً متداولاً متوافقاً مع الشريعة يغطي مجموعة واسعة من الاستثمارات من الأسواق العالمية والإقليمية بما في ذلك الصناديق المتخصصة بالعقارات. وقد تم إطلاق نصف هذه الصناديق بعد عام 2017، وأصبحت متاحة في أسواق التمويل الإسلامية الأساسية بالإضافة إلى الأسواق الأخرى مثل أمريكا الشمالية وأستراليا وأوروبا.

وفي يناير 2022، تم إطلاق الصندوق المتداول **Invesco Dow Jones Islamic Global Developed Markets UCITS ETF** وهو صندوق متوافق مع الشريعة في أوروبا ويستثمر في أسهم الأسواق المتقدمة. وتم إطلاق الصندوق بحوالي 100 مليون دولار وتم إدجازه في بورصة لندن وبورصة **SIX** السويسرية. وهو مرتبط بمؤشر **Dow Jones Islamic Market Developed Markets** والذي يختار مكوناته من مجموعة من الشركات في الأسواق المتقدمة بمتوسط أحجام تداول يومية تزيد عن 20 مليون دولار.

في أكتوبر 2022، تم إطلاق أول صندوقين إسلاميين مدرجين في البورصة الأسترالية للأوراق المالية (**ASX**) وهما **Hejaz Equities Fund** و **Hejaz Property Fund**. وفي سبتمبر 2023، أطلق صندوق **HSBC Global Sukuk UCITS ETF** وهو أول صندوق استثمار أوروبي للدخل الثابت يستثمر في الصكوك. وتم إدراج الصندوق في بورصة لندن، ويتتبع الصندوق مؤشر **FTSE Ide- alRatings Investment Grade** الذي يغطي الصكوك المقيمة بالدولار. وتجذب العديد من صناديق الاستثمار الإسلامية المتداولة وغير المتداولة اهتمام المستثمرين غير المسلمين الذين يسعون إلى استثمارات تتماشى مع معايير **ESG**؛ إذ غالباً ما تستثمر الصناديق المتوافقة مع الشريعة ونظيراتها المسؤولة في أصول متماثلة كما سنوضح في القسم (6) الآتي.



منتجات التقنية المالية:

انطلاقاً من دور هيئة السوق المالية في تطوير السوق المالية، وتماشياً مع جهود الهيئة المستمرة لإضفاء مزيد من التنوع في مختبر التقنية المالية وتوفير بيئة تنظيمية ممكنة ومحفزة للابتكار في السوق المالية، صرحت الهيئة في شهر ديسمبر 2023 م لأول نموذج في خدمة المشورة باستخدام الذكاء الاصطناعي، ويقدم النموذج خدمات المشورة في الأوراق المالية لعملاء المنصة باستخدام الخوارزميات، وذلك وفقاً لبيانات من مصادر مختلفة بما في ذلك البيانات الخاصة بعميل المنصة التي تم الحصول عليها بناءً على موافقة العميل من خلال مؤسسة سوق مالية أو أكثر- مرخص لها من الهيئة.

كما ساهمت الهيئة في تسهيل عملية الاستثمار في أدوات الدين وتيسير وصولها إلى شرائح مختلفة من المستثمرين، من خلال السماح لشركات التقنية المالية المصrch لها بتجربة طرح أدوات الدين والاستثمار فيها بتوزيع أدوات الدين المطروحة طرراً عاماً وفقاً لقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة.

ويشير التقرير السنوي للهيئة وتقرير التقنية المالية في المملكة لعام 2023م إلى الإحصاءات الآتية:

- حجم الأموال المجمعة من خلال منصات التمويل الجماعية 28.7 مليون ريال.
- حجم الأموال المجمعة من خلال منصات طرح أدوات الدين 1,516 مليون ريال.
- قيمة المحافظ المدارة في منصات المستشار الآلي 1,417 مليون ريال.

التقارب بين معايير الاستثمار الشرعي والمسؤول:

يعد فهم أوجه التشابه والاختلاف بين معايير الاستثمار المتوافق مع الشريعة وأبرز معايير الاستثمار الأخلاقي والمسؤول دولياً وهي معايير ESG مهم للمستثمرين ومديري الأصول المهتمين بهذين النوعين من المعايير على حد سواء. وفي الواقع يتشابه الاستثمار الإسلامي مع الاستثمار المسؤول في كثير من المعايير، حيث يشتركان في مبدأ أساسي، وهو تجنب الضرر؛ لأنهما يركزان بشكل أساسي استبعاد الشركات التي يكون لأنشطتها آثار سلبية ضارة بالمساهمين أو للاقتصاد. ولكن نهج معايير ESG أوسع نطاقاً؛ لأنه يركز على الآثار البيئية من خلال قياس انبعاثات الكربون والتلوث والتنوع البيولوجي والنفايات والحد منها، وجوانب

اجتماعية مثل التنوع وحقوق الإنسان ومعايير العمل، بالإضافة إلى عنصر الحوكمة، كوجود آليات للرقابة والمساءلة. وعلى الرغم من اشتراك المعايير في الهدف، إلا أن المسارات التي يسلكها لتحقيقه مختلفة؛ حيث يركز نهج معايير ESG أكثر على الغرض الإيجابي عند اختيار الشركات لإدراجها بدلاً من الاعتماد على معايير لاستبعادها كما هو في المعايير الشرعية.

ولكن لا يعني هذا التقارب أن المعايير متطابقة. وسيحتاج القائمون على هذه المعايير للتعرف على مصدر الاختلافات بين نهجي الاستثمار وفق هذه المعايير، وتقليصها بشكل تدريجي، بالنظر لأهمية التقارب لكلا المهتمين بهذه المعايير؛ إذ إن أهم نتائج التقارب بينهما هو جلب منتجات التمويل الإسلامي مثل الصكوك أو الأسهم والصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة إلى محافظ المستثمرين الدوليين الذين لديهم التزام قوي بمعايير ESG.

وتشير أحدث التقارير إلى أن صناعة الاستثمار المسؤول أكبر من صناعة المالية الإسلامية، وهي تنمو بشكل أسرع. وتتوقع Bloomberg أن يصل حجم سوق الأصول المتوافقة مع معايير ESG إلى 53 تريليون دولار بنهاية عام 2025. مما يعني أنها ستمثل حوالي ثلث الإجمالي العالمي المتوقع. وهذا يمثل أكثر من ضعف الأصول الخاضعة للإدارة في أقل من عقد؛ حيث بلغت الأصول المتوافقة مع معايير ESG ما يقارب 23 تريليون دولار في عام 2016. وفي المقابل، ستصل منتجات الاستثمار الإسلامي إلى أقل من 3 تريليونات دولار بحلول عام 2025، بافتراض أن السوق ستستمر في النمو بحوالي 10%.

وخلص تقرير آخر حول فرص دمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في التمويل الإسلامي، إلى عدد من المؤشرات التي لا تمثل إجمالي حجم السوق لجميع الأصول المتوافقة مع كل من معايير التمويل الإسلامي ومعايير الاستثمار المسؤول، ولكنها تسلط الضوء على النمو الكبير والإمكانات داخل قطاعات محددة مثل صكوك ESG والصناديق الإسلامية، كما يتضح من الإحصاءات الآتية:

تجاوز إصدار الصكوك المتوافقة مع معايير ESG 8 بليون دولار في عام 2022 ووصل إلى 7.5 بليون دولار في النصف الأول من عام 2023 وحده، ما يدل على نمو قوي مدفوع بالطلب من المستثمرين الذين يركزون على هذه المعايير.

بلغت قيمة صناديق الاستثمار الإسلامية المتوافقة أيضاً مع

معايير **ESG** نحو 7.5 بليون دولار في النصف الأول من عام 2023، مدفوعة بارتفاع أسهم شركات التقنية وإطلاق تسعة صناديق جديدة.

التمويل الأخضر:

شهد التمويل الأخضر تطورات مهمة. وإجمالاً، تشير هذه التطورات إلى أن التمويل الأخضر أصبح يكتسب زخماً في المنطقة، وأنه جزء أساسي من مشهد التمويل الإسلامي.

وانطلاقاً من إيمان المملكة بأهمية إيجاد بيئة أفضل للأجيال القادمة وتحقيق الرخاء الاقتصادي للسكان على المدى الطويل، أخذت على عاتقها مسؤولية الحفاظ على البيئة والمقدرات الطبيعية، والحد من العوامل التي قد تؤثر عليها. ومن هذا المنطلق، أعلنت المملكة في شهر أكتوبر من العام 2021م عن هدفها تحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060م، وتحقيق التعهد المحدد وطنياً بتقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030 تماشياً مع اتفاق باريس للمناخ.

وتمكيناً لذلك، اعتمدت المملكة منهجية الاقتصاد الدائري للكربون (**CCE**)، الذي أقره قادة مجموعة العشرين في نوفمبر 2020م، كإطار شامل لتوجيه الاستثمار في المشاريع الخضراء، حيث يركز على تمكين إدارة الانبعاثات بطريقة مستدامة عند استخدام الموارد. وتهدف منهجية الاقتصاد الدائري للكربون (**CCE**) بشكل أساسي للحد من تزايد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة الأخرى إلى الغلاف الجوي من خلال توافيقها مع مبادئ التمويل الأخضر العالمية.

وبهذا الالتزام وغير هذه المنهجية، تسعى المملكة لاستقطاب استثمارات ضخمة، على مستوى القطاعين العام والخاص، لتمويل مبادراتها المناخية والبيئية. وتهدف وزارة المالية بشكل خاص إلى تنسيق هذه الاستثمارات من خلال المركز الوطني لإدارة الدين، بدوره المتمثل في تأمين احتياجات المملكة من التمويل، ولتسهيل تواصل المركز بشأن هذه الاستثمارات مع مستثمري الدخل الثابت، تم إصدار «الإطار العام للتمويل الأخضر» في المملكة، الذي نشره المركز في بداية عام 2024م بصفته أول خطوة رئيسية تبرز جهود المملكة الريادية في التمويل المستدام بالمنطقة، وتشجيع المزيد من المبادرات العامة والخاصة تجاه التمويل المناخي والبيئي (المركز الوطني لإدارة الدين).

وضمن السياق نفسه، قام صندوق الاستثمارات العامة، ضمن جهوده الرامية إلى الإسهام في تحقيق أهداف المملكة البيئية، بإصدار وثيقة «إطار عمل للتمويل الأخضر»: بهدف

تحديد إستراتيجية الصندوق للعمل على تحقيق أجندة المملكة الخضراء، من خلال تحديد مشاريع الصندوق المؤهلة للحصول على التمويل الأخضر، بما يتناسب مع المعايير الدولية.

كما يلتزم الصندوق بتطوير 70% من مشاريع المملكة للطاقة المتجددة بحلول عام 2030، بما ينسجم مع أهداف رؤية المملكة الطموحة، ودوره كعضو مؤسس لمبادرة مجموعة العمل الدولية «كوكب واحد **One Planet**» والتي تهدف إلى تسريع جهود صناديق الثروة السيادية ومدراء الأصول؛ للوصول إلى اقتصاد منخفض الكربون (صندوق الاستثمارات العامة).

ويتفق إطار عمل التمويل الأخضر للصندوق مع المعايير المحددة في مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن **ICMA** ومبادئ الفروض الخضراء الصادرة عن **LMA**. وعلى هذا الأساس، يمكن للصندوق، من خلال إطار عمل التمويل الأخضر، إصدار سندات خضراء وصكوك وفروض وأدوات دين أخرى. كما يمكن للصندوق طلب الحصول على شهادة وفقاً لمتطلبات معيار السندات المناخية لمبادرة السندات المناخية.

وسعيًا لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 تم إنشاء صندوق البيئة للمساهمة في الاستدامة المالية لقطاعي البيئة والأرصاء، وتوفير امکانات اللازمة للنهوض به، من خلال الاستثمار الأمثل لرأس ماله ودعم البرامج والدراسات والمبادرات البيئية، وتحفيز التقنيات صديقة البيئة، والارتقاء بالأداء البيئي وبرامج إعادة تأهيل البيئة، ودعم الميزانيات التشغيلية للمراكز البيئية، ومن منطلق اهتمام الصندوق في رفع الكفاءة والوعي لدى منظومة البيئة، عقد الصندوق ورش عمل عن التمويل الأخضر، ونشر التقرير الأول عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (صندوق البيئة).

وتشير أحدث الإحصاءات عن التمويل الأخضر إلى أن إصدار السندات المتوافقة مع معايير **ESG** بلغت 621.8 بليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، بزيادة 4% عن نفس الفترة من عام 2022، من ناحية أخرى، جمعت الصكوك الخضراء والمستدامة 10.1 بليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، بعد إصدار قياسي بلغ 9.4 بليون دولار في عام 2022، ومع ذلك، شكلت هذه السندات 1.6% فقط من إصدار السندات المتوافقة مع معايير **ESG**، و6.8% من إجمالي إصدار الصكوك.

وقد شكلت الصكوك الخضراء 55.8% من قيمة الصكوك المتوافقة مع معايير **ESG** الصادرة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، بارتفاع من 36.3% و28.6% في عامي 2022 و2021



ملاحظات ختامية:

استعرضت الورقة أبرز مستجدات الأسواق المالية الإسلامية، ودور التمويل الأخضر. وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها:

شهدت سوق الأسهم المتوافقة مع الشريعة نمواً ملحوظاً في العقدين الماضيين، ويمثل حجمها حالياً ما أكثر من نصف إجمالي سوق الأسهم الدولية.

نما سوق الصكوك بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مدفوعاً بالطلب القوي من المستثمرين، والدعم الحكومي، والتطورات التنظيمية الإيجابية، لكنه لا يزال يمثل جزءاً صغيراً نسبياً من سوق السندات العالمي.

تنامت الصناديق الإسلامية المتداولة وغير المتداولة، مدفوعة بتفضيلات المستثمرين، وخاصة الأجيال الجديدة، التي تميل للاستثمارات الأكثر استدامة وكفاءة وابتكاراً.

ازداد الاهتمام بالتقنية المالية، وشهدت المملكة العربية السعودية تطورات مهمة في هذا المجال، بما في ذلك الترخيص لأول نموذج استشاري للذكاء الاصطناعي في الأوراق المالية، والسماح لشركات التقنية المالية باستخدام أدوات الدين.

ازداد التقارب بين معايير الاستثمار المتوافقة مع الشريعة ومعايير الاستثمار المسؤول (ESG)، ما يوفر فرصاً كبيرة لنمو التمويل الإسلامي.

شهد التمويل الأخضر تطورات مهمة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك إصدار أطر عمل للتمويل الأخضر من قبل وزارة المالية وصندوق الاستثمارات العامة، وإنشاء صندوق البيئة.

وبناءً على هذه النتائج، تقترح الورقة تبني التوصيات التالية من قبل متخذي القرار:

تعزيز الاستثمار الاجتماعي: تشجيع الاستثمار الذي يصب في مصلحة الأعمال غير الربحية، من خلال تهيئة البيئة التشريعية المواتية لإنشاء صناديق وإصدار أوراق مالية تسهم في تمويل الاستثمار الاجتماعية، مع وضع قواعد حوكمة لحماية حقوق المستفيدين.

تطوير أدوات مالية هجينة: الاستفادة من تنوع هياكل الصكوك لتطوير أوراق مالية هجينة متوافقة مع الشريعة، لتلبية احتياجات السوق وتقليل المخاطر.

مراجعة معالجة الزكاة: تطوير معالجة زكاة الأسهم والصكوك

على التوالي. وقاد إصدار الصكوك المتوافقة مع معايير ESG في عام 2023 حتى الآن المملكة العربية السعودية وماليزيا وإندونيسيا، والتي قدمت مجتمعة 77.4% من إجمالي الإصدارات حتى الربع الثالث. وبلغ إجمالي الإصدارات من الكيانات الخليجية 6.1 بليون دولار في الأشهر التسعة الأولى، أي ما يقرب من ضعف مستواها للعام بأكمله لعام 2022. وكان للبنوك وشركات المرافق الكهربائية أكبر حصة في إصدارات الصكوك المتوافقة مع معايير ESG في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، حيث شكلت 27% و19% من إجمالي على التوالي. وعلى المستوى القطري، سيطرت بنوك دول مجلس التعاون الخليجي على إصدار الصكوك المتوافقة مع معايير ESG، في حين كانت المرافق الكهربائية قطاع للشركات يصدر مثل هذه الصكوك في ماليزيا. وشكلت شركات الخدمات اللوجستية ومشغلو العقارات قطاع للشركات يصدر مثل هذه الصكوك في ماليزيا. وشكلت شركات الخدمات اللوجستية ومشغلو العقارات والمطورون 15% و11% على التوالي من إجمالي الإصدارات خلال هذه الفترة.

وفي المتوسط، تم إصدار 74.5% من الصكوك الخضراء والمستدامة في الأسواق الدولية بين عامي 2018 و2022، مما يعكس طلباً قوياً من المستثمرين الأجانب. وكان الطلب على الصكوك الخضراء والمستدامة أعلى من الطلب على السندات التقليدية، بمعدل اكتتاب يقدر بمتوسط 4.6 و3.6 مرة على التوالي، في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023.

ولا يزال سوق الصكوك الخضراء والمستدامة في مرحلة ناشئة، مع وجود فرص نمو كبيرة في الأفق. وتنشيط التقديرات إلى أنه يمكن جمع ما بين 30 إلى 50 بليون دولار من رأس المال المخصص لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال الصكوك الخضراء والمستدامة بحلول عام 2025، وفقاً لمجلس التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة. ومع ذلك، فإن سوق السندات المتوافقة مع معايير ESG لديه رحلة تطوير كبيرة للحفاظ على زخم النمو والاستفادة من زيادة الطلب من المستثمرين وفرص النمو من احتياجات تمويل أهداف التنمية المستدامة.



والمحافظ والصناديق الاستثمارية، بما يضمن جاذبيتها للمستثمرين ويعزز الاستثمار المؤسسي.

دعم التقنية المالية: مواصلة دعم وتطوير التقنية المالية، وتشجيع الابتكار في السوق المالية، بما يضمن استدامة التمويل وسهولة الوصول إليه.

التركيز على التمويل الأخضر: تعزيز التمويل الأخضر وتشجيع الاستثمارات المستدامة، بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

تعزيز التقارب بين التمويل الإسلامي ومعايير ESG: الاستفادة من أوجه التشابه بين التمويل الإسلامي ومعايير ESG. وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المعنية بالاستثمار المسؤول؛ لجذب المزيد من الاستثمارات وتوسيع نطاق التمويل الإسلامي.



مستجدات التأمين التعاوني

سعادة الأستاذ الدكتور

سليمان بن محمد بن معيوف

الرئيس التنفيذي لشركة CAIS للخدمات الإلكترونية

البداية التشريعية لقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية

لتطوير السوق وضمان التزامه بالمعايير الدولية والشرعية في آن واحد.

ومع صدور قرار مجلس الوزراء رقم (85) بتاريخ 28/1/1445هـ الموافق 15 أغسطس 2023م بإنشاء هيئة التأمين، نُقلت إلى الهيئة جميع الاختصاصات والمهام المتعلقة بتنظيم قطاع التأمين، بما في ذلك اختصاصات مجلس الضمان الصحي. وابتداءً من ذلك التاريخ، باشرت الهيئة أعمالها التنظيمية والرقابية بشكل مباشر، لتصبح المرجعية الوحيدة المشرفة على القطاع. هذا التطور عزّز من توحيد الإطار التنظيمي تحت مظلة مستقلة، وأسهم في رفع مستوى الكفاءة الرقابية، وتمكين الهيئة من صياغة سياسات متكاملة تدعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في جانب تنمية القطاع المالي وتعزيز جودة الخدمات التأمينية.

ومن أبرز الخطوات التنظيمية التي اتخذت في السنوات الأخيرة لتعزيز الدور الوطني في سوق التأمين، قرار إلزام الشركات العاملة في السوق بإسناد 30% من أقساط إعادة التأمين إلى الشركات المحلية. ويهدف هذا التوجه إلى دعم شركات إعادة التأمين الوطنية، وتمكينها من بناء قدراتها المالية والفنية، وتعزيز قدرتها التنافسية إقليمياً ودولياً، كما يساهم هذا الإجراء في الحد من تسرب الأقساط إلى الخارج، وبالتالي إبقاء نسبة أكبر من العوائد داخل الاقتصاد الوطني، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تعزيز المحتوى المحلي وتنمية القطاع المالي.

كما سعت هيئة التأمين منذ إنشائها إلى بناء شبكة واسعة من الشراكات الاستراتيجية عبر توقيع عدد من مذكرات التفاهم والتعاون مع جهات حكومية ومؤسسات وطنية، بهدف تعزيز التكامل الرقابي والارتقاء بكفاءة السوق. ومن أبرز هذه المذكرات:

شهد قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية نقطة تحول جوهريّة مع نهاية التسعينيات الميلادية، إذ ارتبطت بدايته المؤسسية بعام 1999م حين تم تأسيس مجلس الضمان الصحي التعاوني، الذي عُدّ اللبنة الأولى في تنظيم سوق التأمين الصحي بشكل خاص، وفتح الباب أمام وضع إطار تشريعي أوسع لقطاع التأمين.

وفي مطلع الألفية الجديدة، تم إسناد مهمة تنظيم قطاع التأمين والإشراف عليه إلى البنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقاً)، ليصبح الجهة الرقابية المسؤولة عن وضع السياسات والإجراءات اللازمة لممارسة النشاط.

وقد عزز هذا التوجه صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني عام 1424هـ (2003م)، الذي يُعد بمثابة النظام الأساسي الذي نظم العلاقة بين شركات التأمين والمؤمّن لهم، وأكد على الصيغة التعاونية للتأمين بما يتوافق مع المرجعية الشرعية للمملكة.

كما تبع النظام صدور اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، التي فصّلت القواعد والإجراءات التشغيلية للشركات العاملة في السوق. ومنذ ذلك التاريخ، تتابع صدور العديد من اللوائح والضوابط والأنظمة المكملة التي استهدفت رفع كفاءة السوق، وحماية حقوق المستفيدين، وتعزيز ممارسات الحوكمة والشفافية.

وفي خطوة تطويرية لاحقة، ومع اتساع حجم السوق وتعدد منتجات التأمين وتزايد أهميته الاقتصادية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (85) بتاريخ 28/1/1445هـ الموافق 15 أغسطس 2023م بإنشاء هيئة التأمين كجهاز مستقل يُعنى بتنظيم القطاع والإشراف عليه. وجاء هذا التحول ليعكس إدراك الدولة لأهمية وجود هيئة متخصصة تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات الكاملة



هذه الخطوات مجتمعة تعكس رؤية المملكة في بناء قطاع تأميني منظم وفعال، قائم على أسس شرعية وتنظيمية راسخة، ويمتلك القدرة على دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بما يواكب متطلبات رؤية المملكة 2030 ويؤسس لمرحلة جديدة من التطور المستدام في سوق التأمين.

أهداف هيئة التأمين:

1 إعداد التقارير وقواعد المعلومات:

تسعى الهيئة إلى إعداد التقارير المتخصصة في مجال عملها، بما يتيح قراءة دقيقة لأوضاع القطاع وتوجهاته المستقبلية، كما تعمل على إنشاء قواعد بيانات ومعلومات شاملة تغطي مختلف جوانب سوق التأمين، من شركات ومؤمن لهم، إلى المنتجات والعمليات المالية، وتمتد هذه الجهود إلى تبادل المعلومات مع الجهات المحلية والعالمية، بما يعزز الشفافية ويضمن مواكبة أفضل الممارسات الدولية في مجالات الرقابة والتنظيم.

2 التدريب والتأهيل وبناء الكفاءات

تضع الهيئة ضمن أهدافها الاستراتيجية إعداد برامج ودورات تدريبية متخصصة في مجال التأمين، تستهدف تطوير مهارات العاملين في القطاع وصقل خبراتهم. كما تتولى تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية لتصبح قادرة على تلبية احتياجات سوق التأمين المتنامية. وإلى جانب ذلك، تقوم الهيئة بوضع الاختبارات والاشتراطات المهنية المرتبطة بالترخيص وممارسة الأعمال، بما يضمن رفع مستوى الكفاءة المهنية للعاملين، وتحقيق معايير عالية من الجودة والانضباط.

3 دعم الاقتصاد الوطني عبر التنافسية والجودة:

من الأهداف المركزية للهيئة أيضًا تعزيز التنافسية وتحسين جودة الخدمات التأمينية، وهو ما يساهم في خلق بيئة جاذبة للاستثمار. ويؤدي ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين، ورفع مساهمة القطاع في دعم الاقتصاد الوطني. ويُعد هذا الهدف امتدادًا للمساعي الرامية إلى جعل قطاع التأمين ركيزة أساسية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل بما يتفق مع رؤية المملكة 2030.

4 إعداد التقارير وقواعد المعلومات

تسعى الهيئة إلى إعداد التقارير المتخصصة في مجال عملها، بما يتيح قراءة دقيقة لأوضاع القطاع وتوجهاته المستقبلية، كما تعمل على إنشاء قواعد بيانات ومعلومات شاملة تغطي مختلف جوانب سوق التأمين، من شركات ومؤمن لهم، إلى المنتجات

مذكورة التفاهم بين هيئة التأمين ورئاسة أمن الدولة ممثلة في اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب، التي استهدفت تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق فيما يخص أنشطة التأمين ذات الصلة بالأمن الوطني.

مذكورة التفاهم مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بغرض التعاون في المجالات المشتركة المرتبطة بالأنشطة التأمينية والمالية.

مذكورة التعاون مع النيابة العامة، والتي جاءت لدعم الجهود في مجال التحقيقات والقضايا المرتبطة بالجرائم المالية داخل سوق التأمين.

مذكورة التعاون مع هيئة السوق المالية، التي استهدفت تنظيم الجوانب المشتركة بين قطاع التأمين وقطاع الأوراق المالية بما يعزز سلامة التعاملات وحماية المستثمرين.

مذكورة التعاون مع هيئة الصحة العامة، بهدف التنسيق في الجوانب المتعلقة بالصحة العامة وربطها بالأنشطة التأمينية، ولا سيما في مجال التأمين الصحي.

وفي إطار سعيها لتعزيز مكانتها الرقابية وتفعيل دورها في مكافحة الجرائم المالية، انضمت هيئة التأمين إلى عضوية اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، وبشكل هذا الانضمام خطوة محورية في توطيد التزام المملكة بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان التوافق مع التزاماتها الدولية والإقليمية. كما يرسخ هذا الدور مكانة الهيئة كجهة تنظيمية قادرة على حماية السوق من المخاطر النظامية، ويعزز ثقة المتعاملين المحليين والدوليين بسلامة بيئة الاستثمار في قطاع التأمين.

يتضح من استعراض المراحل السابقة أن البداية التشريعية لقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية مرت بمسار متدرج، ابتداءً بإنشاء مجلس الضمان الصحي عام 1999م، وتطور مع صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، وصولاً إلى تأسيس هيئة التأمين بقرار مجلس الوزراء رقم (85) عام 2023م لتكون المرجعية التنظيمية الوحيدة للقطاع.

وقد تعزز هذا المسار عبر سياسات داعمة للاقتصاد الوطني مثل إلزامية إسناد نسبة من أقساط إعادة التأمين للشركات المحلية، إلى جانب بناء شبكة واسعة من مذكرات التفاهم مع جهات حكومية مختلفة، وانضمام الهيئة إلى اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال.





مركزات رؤية المملكة 2030 في تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع المالي.

(8) توفير الإحصائيات والبيانات الرسمية:

إلى جانب دورها التنظيمي والرقابي، تتولى الهيئة مهمة إعداد ونشر الإحصائيات الرسمية المتعلقة بقطاع التأمين، وتزويد الجهات العامة والمنشآت الخاصة والأفراد بهذه البيانات، وتعد هذه الإحصائيات أداة محورية لدعم متخذي القرار، وتمكين الباحثين والمستثمرين من الاطلاع على واقع السوق واتجاهاته، كما تساعد هذه البيانات على رفع مستوى الشفافية في القطاع، وتعزيز الثقة في بيئة الاستثمار.

وإلى جانب ذلك، تتبنى الهيئة دورًا محوريًا في إعداد التقارير وقواعد البيانات، وتوفير المعلومات الرسمية للجهات الحكومية والخاصة، بما يعزز الشفافية ويخدم صانع القرار. كما تولي اهتمامًا خاصًا بتأهيل الكوادر الوطنية عبر التدريب والاختبارات المهنية، وتعمل على تمثيل المملكة إقليميًا ودوليًا لتعزيز مكانتها ومواكبة أفضل الممارسات العالمية.

بهذه الأهداف المتكاملة، تضع هيئة التأمين الأسس اللازمة لبناء سوق تأميني سعودي منظم وفعال، قادر على حماية المتعاملين، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ودعم مستهدفات رؤية المملكة 2030 نحو قطاع مالي متنوع ومستدام.

نظرة عامة عن قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية:

يُعد قطاع التأمين في المملكة من القطاعات المالية الأسرع نموًا، حيث يضم ما يقارب 220 شركة ومؤسسة عاملة تغطي مختلف أنشطة التأمين المباشر وإعادة التأمين والمهن الحرة ذات الصلة. هذا التنوع في عدد الشركات يعكس سعة السوق وارتفاع الطلب على المنتجات التأمينية المتعددة، بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتوجهاته.

شركات التأمين وإعادة التأمين:

ضمن هيكل السوق، تعمل 30 شركة تأمين وإعادة تأمين مرخصة، تقدم خدماتها في مختلف فروع التأمين الصحي، والتأمين العام، والتأمين على الممتلكات، والتأمين التعاوني. وتُشكل هذه الشركات العمود الفقري للقطاع من خلال تقديم منتجات تأمينية متنوعة، وإدارة المخاطر، وإعادة توزيعها عبر قنوات إعادة التأمين.

والعمليات المالية. وتمتد هذه الجهود إلى تبادل المعلومات مع الجهات المحلية والعالمية، بما يعزز الشفافية ويضمن مواكبة أفضل الممارسات الدولية في مجالات الرقابة والتنظيم.

(5) التمثيل الإقليمي والدولي

تضطلع الهيئة بمسؤولية تمثيل المملكة في الهيئات والمنظمات والمحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصاتها، وذلك وفق الإجراءات النظامية المعتمدة. ويأتي هذا التمثيل ليعكس الدور القيادي للمملكة في صناعة التأمين التعاوني، ول يتيح تبادل الخبرات والتجارب مع مختلف الدول، بما يعزز من مكانة السوق السعودي على المستوى العالمي، ويرسخ حضوره كأحد أهم أسواق التأمين في المنطقة.

ومن خلال استعراض الأهداف الاستراتيجية لهيئة التأمين، يتضح أن الهيئة لا تقتصر وظيفتها على الرقابة والتنظيم فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى بناء قطاع متكامل يقوم على الحماية، الابتكار، التنافسية، والشفافية. فهي تسعى لحماية حقوق المؤمن لهم، وتعزيز العلاقة التعاقدية، وفي الوقت نفسه تدعم الابتكار في المنتجات التأمينية وتنشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع. كما تركز على إيجاد بيئة تنافسية عادلة ورفع جودة الخدمات بما يجعل سوق التأمين جاذبًا للاستثمار ومساهمًا في دعم الاقتصاد الوطني.

(6) التدريب والتأهيل وبناء الكفاءات:

تضع الهيئة ضمن أهدافها الاستراتيجية إعداد برامج ودورات تدريبية متخصصة في مجال التأمين، تستهدف تطوير مهارات العاملين في القطاع وصقل خبراتهم. كما تتولى تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية لتصبح قادرة على تلبية احتياجات سوق التأمين المتنامية. وإلى جانب ذلك، تقوم الهيئة بوضع الاختبارات والاشتراطات المهنية المرتبطة بالترخيص وممارسة الأعمال، بما يضمن رفع مستوى الكفاءة المهنية للعاملين، وتحقيق معايير عالية من الجودة والانضباط.

(7) تعزيز التنافسية وتحسين جودة الخدمات:

تهدف الهيئة إلى تعزيز التنافسية بين شركات التأمين من خلال وضع معايير رقابية تشجع على تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء. ويتحقق ذلك عبر سياسات تركز على كفاءة الأداء، وجوكمية الشركات، وضمان سرعة الاستجابة لمتطلبات المستفيدين. كما تعمل الهيئة على خلق بيئة جاذبة للاستثمار في القطاع، بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتوسيع مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما ينسجم مع



شركات المهن الحرة المرتبطة بالتأمين:

إلى جانب شركات التأمين المباشر، يضم السوق ما يقارب 190 شركة من شركات المهن الحرة المرتبطة بالقطاع. وتشمل هذه الفئة وسطاء التأمين وإعادة التأمين (التقليدية والإلكترونية)، وكلاء التأمين، وشركات استشارات التأمين، إضافة إلى مقدمي الخدمات المساندة مثل الخدمات الإكتوارية، والمعاينين، ومقدري الخسائر، وشركات تسوية المطالبات التأمينية. هذا التنوع يعكس مدى تطور البنية التحتية للسوق، ويؤكد وجود منظومة متكاملة تدعم عمل الشركات الرئيسية وتزيد من كفاءة العمليات.

وإلى جانب هذا التنوع في المهن الحرة والخدمات المساندة، فقد انعكس ذلك بشكل مباشر على حجم سوق التأمين السعودي الذي شهد قفزات متسارعة وهائلة على مدار العقدين الماضيين؛ إذ ارتفع من حوالي 300 مليون ريال عام 2005م إلى أكثر من 65.5 مليار ريال عام 2023م، ويظهر هذا النمو الاستثنائي حجم التطور الذي تحقق في فترة زمنية قصيرة نسبياً، نتيجة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وزيادة الوعي التأميني، واتساع نطاق المنتجات والخدمات.

وعلى الرغم من هذا النمو الكبير وتعدد الشركات، إلا أن السوق لا يزال يشهد تركّزاً مرتفعاً، حيث تستحوذ أكبر الشركات على ما يقارب 80% من حجم السوق. وتأتي في مقدمة هذه الشركات بوبا العربية للتأمين التعاوني وشركة التعاونية للتأمين وشركة ولاء للتأمين وإعادة التأمين التعاوني، التي تمثل قاطرة القطاع بفضل حصصها السوقية الكبيرة وقدرتها على تقديم منتجات متنوعة، ويطرح هذا التركيز تحدياً على مستوى تعزيز التنافسية وتوسيع دور الشركات الصغيرة والمتوسطة، لكنه في الوقت نفسه يعكس قوة الشركات الكبرى وقدرتها على قيادة السوق وتطوير منتجاته وفق أفضل الممارسات. ومن المهم الإشارة إلى أن مثل هذا التركيز يُعَد سمةً طبيعية في الأسواق الناشئة عالمياً، حيث تميل الشركات الكبرى إلى السيطرة على الحصة الأكبر في المراحل الأولى من نمو السوق قبل أن تتوسع قاعدة المنافسة تدريجياً.

تطبيق معايير IFRS 9 و IFRS 17

ضمن مساعيها لتعزيز الشفافية المالية والارتقاء بجودة التقارير، تبنت هيئة التأمين معيار المحاسبة الدولي IFRS 17 المتعلق بعقود التأمين، والمعيار IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية. ويُعد هذا التحول خطوة جوهرية في تطوير التقارير المالية لشركات

التأمين، حيث يساهم في توفير معلومات أكثر دقة وشفافية للمستثمرين والجهات الرقابية، ويعزز من قدرة الشركات على إدارة المخاطر المالية بكفاءة أعلى، مما يرفع مستوى الثقة في القطاع محلياً ودولياً.

إطلاق الإطار التنظيمي لمعمل التأمين:

تماشياً مع التطورات المتسارعة في التقنية المالية (FinTech)، أطلقت هيئة التأمين الإطار التنظيمي لمعمل التأمين، الذي يُعَد منصة ابتكارية تهدف إلى دعم الشركات الناشئة والمتخصصة في التقنية التأمينية (InsurTech). ويسمح هذا الإطار بتجربة منتجات وخدمات جديدة في بيئة منظمة وآمنة، مما يفتح المجال أمام تعزيز الابتكار وتقديم حلول تقنية متقدمة تخدم السوق والمستفيدين.

اعتماد قواعد التقنية المالية للتأمين:

وفي سياق دعم التحول الرقمي، اعتمدت الهيئة قواعد التقنية المالية للتأمين (Insurance Rules)، التي تحدد المعايير والإجراءات الخاصة باستخدام التكنولوجيا في العمليات التأمينية، وتساهم هذه القواعد في تمكين الشركات من توظيف التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والتطبيقات الرقمية، بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويحسن تجربة العملاء.

تحديث وثائق التأمين على المركبات:

أولت الهيئة اهتماماً خاصاً بقطاع التأمين على المركبات، باعتباره أحد أكبر مجالات التأمين في المملكة وأكثرها ارتباطاً بالمجتمع. فقد قامت بتعديل بعض مواد وثيقة التأمين الإلزامي على المركبات، إلى جانب تعديل قواعد التأمين الشامل، وذلك بهدف تحسين مستوى الحماية المقدمة للمؤمن لهم، وضمان عدالة العلاقة التعاقدية بين شركات التأمين والعملاء، بما يحد من النزاعات ويُعزّز الثقة.

إصدار تعليمات التأمين البحري:

وفي إطار تنويع الأنشطة التأمينية وتنظيمها، أصدرت الهيئة تعليمات التأمين البحري التي تهدف إلى ضبط عمليات التأمين على السفن والبضائع البحرية، ويساعد هذا التنظيم على توفير مظلة حماية للتجارة البحرية، التي تُعَد شرياناً مهماً للاقتصاد الوطني بحكم موقع المملكة الاستراتيجي كمركز لوجستي عالمي.

دعم ذوي الإعاقة السمعية:

وفي خطوة إنسانية تعكس البعد الاجتماعي لعمل الهيئة، أطلقت هيئة التأمين خدمة خاصة لدعم ذوي الإعاقة السمعية،

من خلال تعزيز التواصل عبر لغة الإشارة. وتمكّن هذه المبادرة الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية من الحصول على الخدمات التأمينية ببسر وسهولة، مما يساهم في تحسين جودة الخدمة المقدمة لهم، ويعزز من شمولية القطاع واهتمامه بجميع فئات المجتمع.

التراخيص:

ضمن جهودها في تطوير سوق التأمين وتعزيز تنافسيته، عملت هيئة التأمين على منح تراخيص جديدة لشركات محلية وعالمية أسهمت في توسيع قاعدة السوق وتنويع منتجاته. ومن أبرز هذه التراخيص:

أ. الشركة السعودية لخدمات الضمان الإسكاني (ضمانات)، المملوكة بالكامل لصندوق التنمية العقاري، والتي رُخص لها برأس مال ضخم يبلغ 18 مليار ريال سعودي، بهدف دعم قطاع الإسكان وتقديم حلول تأمينية تعزز من استدامة التمويل العقاري.

ب. شركة Cigna Worldwide Insurance Co. وهي إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال التأمين الصحي، وحصولها على الترخيص يعكس انفتاح السوق السعودي على الكفاءات العالمية واستقطاب الخبرات المتقدمة.

ج. شركة أورينت للتأمين، التي رُخص لها بممارسة نشاط التأمين وإعادة التأمين، مما يساهم في رفع قدرات السوق على إدارة المخاطر وتوسيع نطاق الخدمات التأمينية.

د. شركة (WTW (Willis Towers Watson، التي حصلت على الترخيص لمزاولة نشاط وساطة إعادة التأمين، وهو ما يعزز من كفاءة السوق في عمليات إعادة التأمين وربطه بالأسواق العالمية.

إن هذه التراخيص الحديثة لا تعكس فقط نمو القطاع وتنوعه، بل تؤكد أيضاً حرص الهيئة على تحقيق التوازن بين استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الشركات الوطنية، وتوسيع قاعدة الخدمات التأمينية بما يخدم المستفيدين ويدعم الاقتصاد الوطني.

وفي إطار سعيها لتوسيع نطاق الخدمات وتعزيز الابتكار في السوق، عملت هيئة التأمين على اعتماد منتجات تأمينية جديدة ومتنوعة تستجيب لاحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030. ومن أبرز هذه المنتجات:

أ. اعتماد أول منتج تأمين وطني للأنشطة السياحية الساحلية.

وذلك بهدف دعم قطاع السياحة المتنامي وتعزيز المحتوى المحلي من خلال حماية الأنشطة البحرية والساحلية بما يتناسب مع الطموحات الوطنية في جعل السياحة رافداً اقتصادياً مهماً.

ب. اعتماد منتج التأمين على الإنتاج التلفزيوني والصور المتحركة، لتوفير مظلة حماية للمنتجين والمستثمرين في قطاع الإعلام والترفيه، وهو ما يشجع على تنمية الصناعات الإبداعية ويرفع من جاذبية السوق الإعلامي المحلي.

ج. اعتماد منتج ضمان تمويل المطورين لمشاريع البيع على الخارطة المقدم من شركة ضمانات، الذي يساهم في تعزيز الثقة بقطاع التطوير العقاري، ويحفّز الاستثمارات في المشاريع السكنية والتجارية.

د. اعتماد منتج تأمين سندات الكفالة المقدم لصالح صندوق الاستثمارات العامة، الذي يوفر غطاءً تأمينياً يعزز من ثقة المستثمرين والممولين، ويحد من المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشاريع الكبرى.

هـ. اعتماد منتج تأمين العيوب الخفية على المباني السكنية والتجارية، والذي يضمن حقوق الملاك والمستفيدين من خلال توفير حماية ضد العيوب الإنشائية غير الظاهرة عند الاستلام، مما يرفع من جودة البناء ويعزز ثقة المستهلكين.

و. اعتماد منتج التأمين على عقود العمالة المنزلية، الذي يمثل خطوة مهمة لحماية حقوق أصحاب العمل والعاملين معاً، ويساهم في تقليل النزاعات وتعزيز الاستقرار في هذا القطاع الخدمي الحيوي.

إن اعتماد هذه المنتجات الجديدة يعكس تنامي قدرة السوق السعودي على الاستجابة لمتغيرات الاقتصاد الوطني واحتياجات المجتمع، كما يبرز دور هيئة التأمين في دعم الابتكار وتوسيع نطاق التغطيات التأمينية بما يضمن شمولية أكبر وعدالة أوسع في تقديم الخدمات.

اندماجات شركات التأمين:

شهد قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة سلسلة من عمليات الاندماج بين عدد من الشركات، في خطوة تعكس سعي السوق نحو تعزيز الملاءة المالية ورفع الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف الإدارية، إضافة إلى خلق كيانات أكبر وأكثر قدرة على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن أبرز هذه الاندماجات:



الساحلية، والتأمين على الإنتاج التلفزيوني، وضمان تمويل المطورين العقاريين، وتأمين سندات الكفالة، وتأمين العيوب الخفية على المباني، والتأمين على عقود العمالة المنزلية. وتمثل هذه المنتجات استجابة مباشرة لمتطلبات الاقتصاد الوطني واحتياجات المجتمع، بما يرسخ دور التأمين كأداة تنمية ووسيلة لحماية مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إلى جانب ذلك، شكّلت اندماجات الشركات محطة بارزة في مسيرة القطاع، مثل اندماج الدرع العربي مع الإنماء طوكيو مارين، واتحاد الخليج الأهلية مع الخليجية العامة، وملاذ مع ليفا، وميدغلف مع بروج. وأسهمت هذه الاندماجات في خلق كيانات أكثر قوة، ورفع كفاءة العمليات، وتحقيق متطلبات العملاء المالية والقدرة التنافسية.

إن هذه التطورات في البنية المؤسسية، والمنتجات، والاندماجات، تؤكد أن قطاع التأمين السعودي يسير بخطى متسارعة نحو النضج والاستدامة، معززاً مكانته كأحد أهم القطاعات المالية في المملكة، وداعماً رئيسياً لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال بناء قطاع مالي متنوع، مبتكر، وشامل.

أ. اندماج شركة الدرع العربي للتأمين مع شركة الإنماء طوكيو مارين، في خطوة تهدف إلى تكوين كيان تأميني أكثر قوة وانتشاراً.

ب. اندماج شركة اتحاد الخليج الأهلية مع الشركة الخليجية العامة للتأمين، مما عزز من حجم الشركة المندمجة ووسع نطاق منتجاتها التأمينية.

ج. اندماج شركة ملاذ للتأمين مع شركة ليفا للتأمين، والذي جاء ليعزز قاعدة رأس المال ويوفر فرصاً أكبر للنمو والتوسع في المنتجات.

د. اندماج شركة ميدغلف للتأمين مع شركة بروج للتأمين التعاوني، والذي أسهم في تكوين واحدة من أكبر شركات التأمين في السوق السعودي من حيث رأس المال وحجم العمليات.

تُعد هذه الاندماجات مؤشراً على نضج السوق؛ إذ تهدف إلى بناء كيانات قوية قادرة على مواجهة المنافسة وتحقيق متطلبات العملاء المالية التي تفرضها اللوائح التنظيمية. كما تعكس توجه هيئة التأمين نحو دعم عمليات الاندماج والاستحواذ كخيار استراتيجي لتعزيز الاستقرار والاستدامة في القطاع.

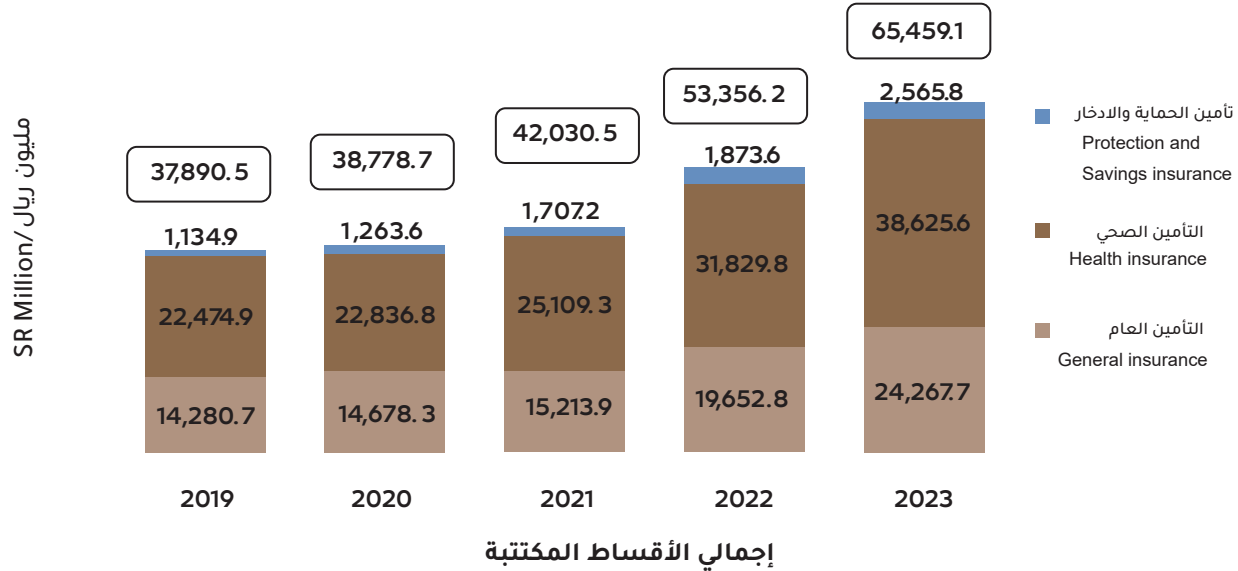
ويبرز من خلال هذا العرض أن قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية لم يعد مجرد سوق ناشئ، بل تحول إلى منظومة متكاملة تجمع بين المؤسسات الكبرى والمهين الحرة الداعمة، وتواكب في الوقت نفسه أحدث التطورات التنظيمية والتقنية. فقد ارتفع حجم السوق من 300 مليون ريال عام 2005م إلى أكثر من 65.5 مليار ريال عام 2023م، مع وجود أكثر من 220 شركة ومؤسسة عاملة، وإن كان السوق لا يزال يشهد تركّزاً لصالح كبرى الشركات.

كما تميزت المرحلة الأخيرة بخطوات استراتيجية مهمة، شملت منح تراخيص جديدة لشركات محلية وعالمية مثل الشركة السعودية لخدمات الضمان الإسكاني (ضمانات) برأسمال 18 مليار ريال، وشركة Cigna العالمية، وشركة أورينت للتأمين، وشركة WTW لوساطة إعادة التأمين. هذه التراخيص عززت من تنوع السوق وقوته، وأكدت على انفتاحه على الاستثمارات الأجنبية مع دعم الكيانات الوطنية.

وفي جانب الابتكار، اعتمدت الهيئة مجموعة من المنتجات التأمينية الجديدة مثل: التأمين على الأنشطة السياحية



تقارير قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية



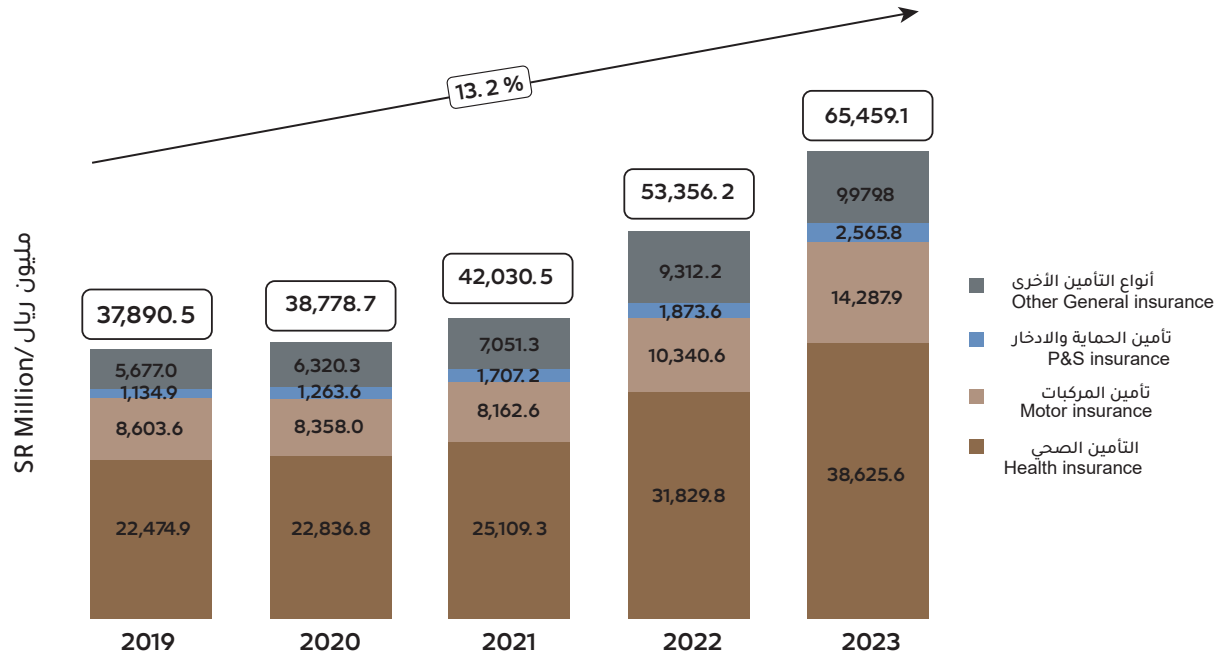
يُظهر الرسم البياني تطور إجمالي الأقساط المكتتبة في سوق التأمين السعودي خلال الفترة من عام 2019م إلى 2023م، حيث ارتفعت من نحو 37.9 مليار ريال في 2019م إلى ما يزيد عن 65.5 مليار ريال في 2023م، بمعدل نمو سنوي ملحوظ بلغ 22.7% مقارنةً بعام 2022م.

بذلك، يعكس النمو الإجمالي للأقساط المكتتبة قوة الطلب المحلي وتوسع قاعدة العملاء، إضافةً إلى نجاح هيئة التأمين في تعزيز الثقة بالقطاع وتوسيع نطاق منتجاته، ليصبح أحد أبرز القطاعات المالية الداعمة للاقتصاد الوطني.

التأمين الصحي كان المحرك الرئيس للسوق؛ إذ ارتفعت أقساطه من 22.4 مليار ريال في 2019م إلى حوالي 38.6 مليار ريال في 2023م، ما يعكس توسع التغطيات الصحية وزيادة الطلب من الأفراد والمنشآت على هذا النوع من التأمين.

التأمين العام حافظ على مساره التصاعدي من 14.2 مليار ريال في 2019م إلى 24.2 مليار ريال في 2023م، مدفوعًا بارتفاع الطلب على التأمين على المركبات والتأمين البحري وتأمين الممتلكات.

تأمين الحماية والادخار ما زال يمثل أصغر شريحة في السوق، لكنه شهد نموًا تدريجيًا من 1.1 مليار ريال في 2019م إلى أكثر من



تأمين الحماية والادخار (P&S)، رغم صغر حجمه النسبي، فقد شهد نموًا ملحوظًا وبلغت أقساطه حوالي 2.5 مليار ريال في 2023م، ما يعكس بدايات توسع الطلب على هذا النوع من المنتجات طويلة الأجل.

وبذلك، فإن 80% من إجمالي الأقساط المكتتبة في 2023م تركزت في نشاطي التأمين الصحي والمركبات، ما يدل على أهمية هذين القطاعين في هيكلة السوق، وفي الوقت نفسه يبرز الحاجة إلى مزيد من التنوع في المنتجات التأمينية الأخرى لتعزيز الاستفادة وتقليل المخاطر.

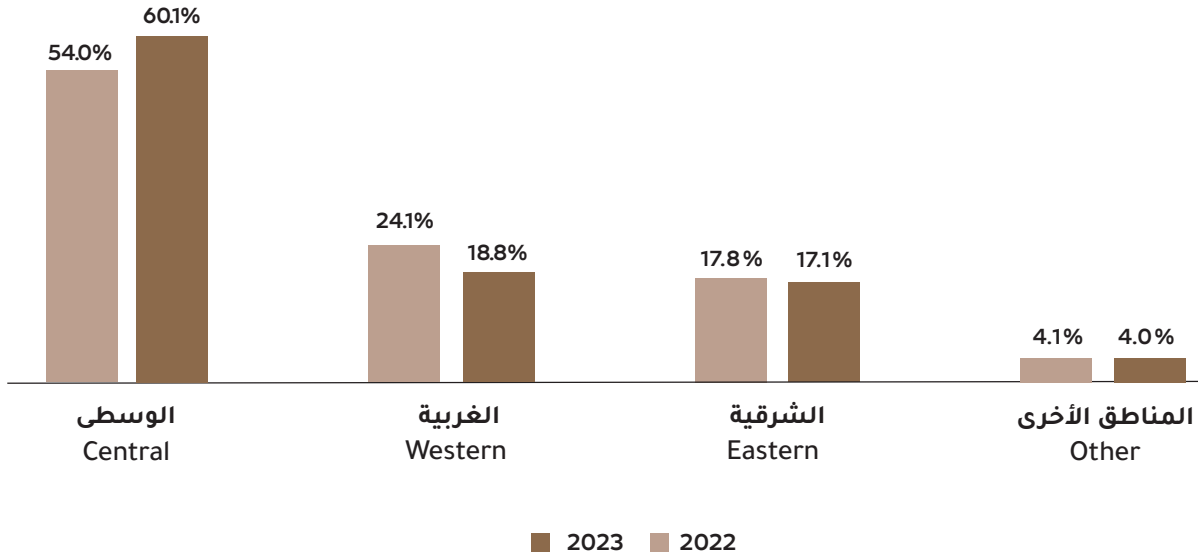
برز الرسم البياني توزيع الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين السعودي خلال الفترة (2019-2023م) بحسب الأنشطة التأمينية، حيث بلغ إجمالي الأقساط نحو 65.5 مليار ريال في عام 2023م مقارنة بـ 53.4 مليار ريال في 2022م، بمعدل نمو يقارب 22.7%.

التأمين الصحي حافظ على موقعه كأكبر نشاط تأميني في السوق، إذ بلغت أقساطه 38.6 مليار ريال في 2023م، مشكلاً ما نسبته 59% من إجمالي الأقساط المكتتبة. هذا يعكس حجم الطلب المتزايد على خدمات التأمين الصحي كأحد أهم أركان القطاع.

تأمين المركبات جاء في المرتبة الثانية بأقساط بلغت 14.3 مليار ريال في 2023م، بما يعادل نحو 21.8% من إجمالي الأقساط المكتتبة، ما يعكس استمرار ارتباط السوق بقطاع المركبات كأحد المحركات الأساسية له.

أنواع التأمين العام الأخرى ارتفعت أقساطها تدريجيًا من 5.6 مليار ريال في 2019م إلى ما يقارب 10 مليارات ريال في 2023م، وهو ما يشير إلى توسع قاعدة المنتجات العامة كالتأمين البحري، وتأمين الممتلكات، والتأمين ضد الحوادث.

الأقساط المكتتبة على المناطق الجغرافية:



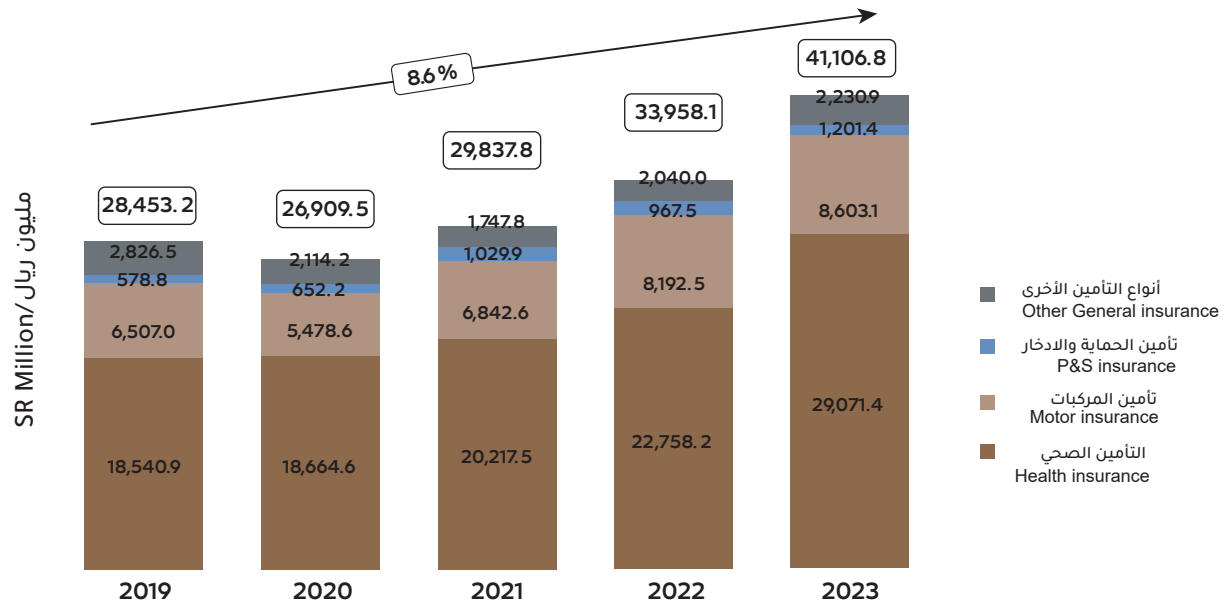
إلى حوالي 17% في 2023م بعد أن كانت 17.8% في 2022م، وهو ما يرتبط بتحويلات النشاط الاقتصادي مع استمرار أهميتها كموطن لقطاع النفط والغاز والصناعات الثقيلة.

المناطق الأخرى (الشمالية والجنوبية) استحوذت مجتمعة على نحو 4% من إجمالي الأقساط المكتتبة، ما يشير إلى محدودية النشاط التأميني فيها، لكنه في الوقت ذاته يعكس فرصاً للنمو المستقبلي عبر تعزيز الشمول التأميني في هذه المناطق.

بذلك، يتضح أن النشاط التأميني في المملكة يتركز بشكل رئيس في المنطقة الوسطى، مع بقاء الغربية والشرقية كمراكز داعمة، وهو ما يستدعي التفكير في استراتيجيات لزيادة التوزيع الجغرافي العادل وتعزيز حضور التأمين في بقية المناطق.

يوضح الرسم البياني توزيع الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين السعودي بحسب المناطق الجغرافية خلال عامي 2022م و2023م، وهو ما يعكس التركيز الجغرافي للنشاط التأميني داخل المملكة:

- المنطقة الوسطى احتفظت بموقعها كأكبر سوق تأميني في المملكة، حيث ارتفعت حصتها من 54% في 2022م إلى نحو 60% في 2023م. ويعكس هذا الارتفاع تركز معظم المراكز الرئيسية لشركات التأمين في العاصمة الرياض، إضافة إلى تركيز الأنشطة الاقتصادية والخدمية الكبرى في هذه المنطقة.
- المنطقة الغربية جاءت في المرتبة الثانية بنسبة تقارب 19% من إجمالي الأقساط المكتتبة في 2023م، ورغم تراجعها عن نسبة 24% في 2022م، إلا أنها لا تزال تمثل سوقاً حيوياً؛ نظراً لما تضمه من مراكز حضرية وتجارية كبرى مثل جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة.
- المنطقة الشرقية سجلت تراجعاً طفيفاً في حصتها لتصل



تأمين الحماية والادخار بلغت المطالبات فيه حوالي 1.2 مليار ريال في 2023م، وهو رقم محدود نسبياً مقارنة بالأنشطة الأخرى، لكنه يمثل بداية نمو في هذا النشاط طويل الأجل.

أنواع التأمين العام الأخرى بلغت مطالباتها نحو 2.3 مليار ريال في 2023م، ما يعكس اتساع نطاق المنتجات مثل التأمين البحري وتأمين الممتلكات وغيرها.

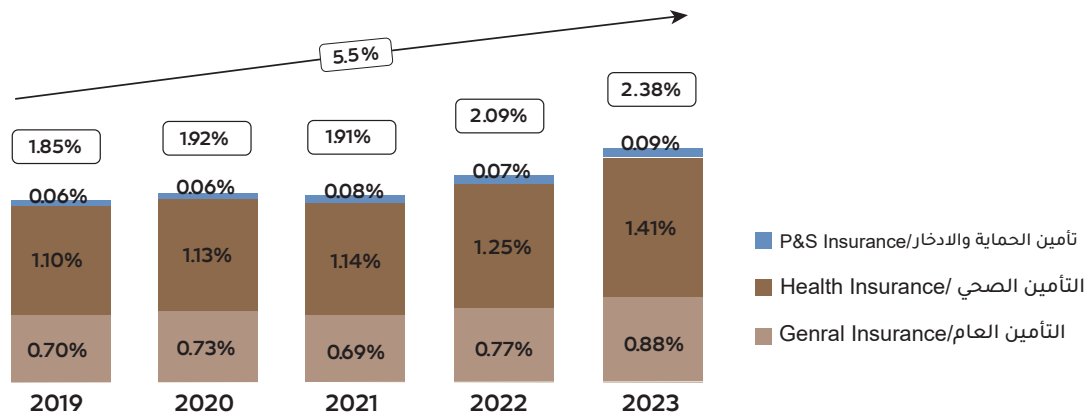
تُظهر هذه الأرقام أن النشاط الصحي والمركبات معاً شكّلا النسبة الغالبة من المطالبات المدفوعة، وهو ما يتماشى مع تركّز الأقساط المكتتبة في هذين النشاطين. كما تعكس الزيادة الكبيرة في المطالبات الحاجة المستمرة لتعزيز كفاءة إدارة المخاطر ورفع جودة الخدمات التأمينية لتقليل الخسائر وتحقيق استدامة أكبر للقطاع.

إجمالي المطالبات المدفوعة على حسب النشاط:

يعكس الرسم البياني تطور إجمالي المطالبات المدفوعة في قطاع التأمين السعودي خلال الفترة من 2019م إلى 2023م، حيث ارتفعت من حوالي 28.4 مليار ريال في 2019م إلى أكثر من 41.1 مليار ريال في 2023م، بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 21.1% مقارنة بعام 2022م.

التأمين الصحي استحوذ على النصيب الأكبر من المطالبات، إذ بلغت قيمتها حوالي 29 مليار ريال في 2023م، بزيادة نسبتها 27.7% عن العام السابق، وهو ما يعكس ارتفاع استخدام الخدمات الصحية وتوسع التغطيات التأمينية.

تأمين المركبات جاء في المرتبة الثانية بمطالبات مدفوعة بلغت نحو 8.6 مليار ريال في 2023م، بزيادة بلغت 5%، مما يعكس استمرار ارتفاع حجم الحوادث والمطالبات المرتبطة بالمركبات.



طفيف من 0.70% في 2019م إلى 0.88% في 2023م، وهو ما يعكس استقرار مساهمته في الناتج غير النفطي.

تأمين الحماية والادخار (P&S) بقي في حدود متواضعة، عند 0.09% في 2023م، رغم ارتفاعه عن 0.06% في 2019م، وهو ما يشير إلى فرص نمو مستقبلية في هذا النوع من المنتجات طويلة الأجل.

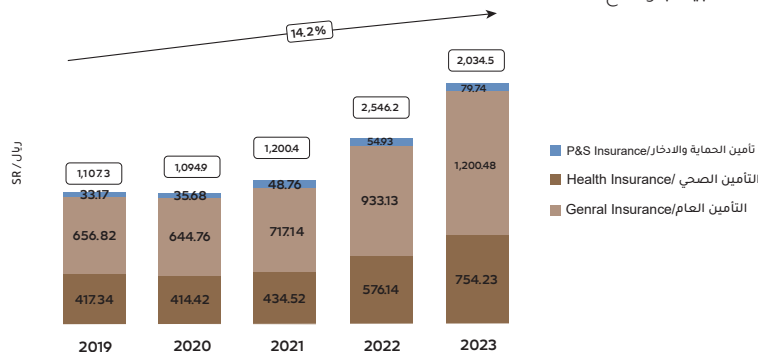
ويعكس هذا التطور أن قطاع التأمين السعودي يسير بخطوات ثابتة نحو زيادة مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للإيرادات.

عمق التأمين إلى الناتج غير النفطي:

يقيس عمق التأمين نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي غير النفطي. ويُعد مؤشرًا مهمًا على مدى مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني. ويُظهر الرسم البياني أن هذه النسبة شهدت نموًا متدرجًا خلال الفترة من 2019م إلى 2023م، لترتفع من 1.85% في 2019م إلى 2.38% في 2023م، بمتوسط معدل نمو سنوي مركب يقارب 5.5%.

التأمين الصحي استحوذ على الحصة الأكبر من عمق التأمين، حيث ارتفعت نسبته من 1.10% في 2019م إلى 1.41% في 2023م، ما يعكس توسع هذا النشاط وارتباطه المباشر بالإنفاق الصحي للأفراد والمنشآت.

التأمين العام حافظ على مستويات مستقرة نسبيًا، بارتفاع



كثافة التأمين:

تُعرّف كثافة التأمين بأنها معدل إنفاق الفرد على التأمين، وهو مؤشر رئيسي لقياس مدى انتشار الخدمات التأمينية على مستوى المجتمع. ويُظهر الرسم البياني أن كثافة التأمين في المملكة شهدت ارتفاعاً لافتاً خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ إذ ارتفعت من حوالي 1,107 ريال للفرد عام 2019م إلى ما يقارب 2,034 ريال للفرد في 2023م، بزيادة بلغت 30.1% مقارنة بعام 2022م، مع متوسط نمو سنوي مركب يقارب 14.2%.

التأمين الصحي كان العامل الأكبر في رفع كثافة التأمين، حيث ارتفع إنفاق الفرد عليه من 656 ريالاً في 2019م إلى حوالي 1,200 ريال في 2023م، مما يعكس اتساع نطاق التغطية الصحية وزيادة الوعي بأهميتها.

التأمين العام ارتفع من 417 ريالاً للفرد في 2019م إلى حوالي 754 ريالاً في 2023م، مدفوعاً بزيادة الطلب على تأمين المركبات والتأمين البحري وتأمين الممتلكات.

تأمين الحماية والادخار (P&S) لا يزال يمثل حصة صغيرة من كثافة التأمين، لكنه شهد ارتفاعاً تدريجياً ليصل إلى 79 ريالاً للفرد في 2023م، وهو ما يعكس بدايات نمو هذا النشاط طويل الأجل. تُبرز هذه المؤشرات أن السوق السعودي لا يحقق فقط نمواً في إجمالي الأقساط والمطالبات، بل يشهد أيضاً زيادة فعلية في إنفاق الفرد على التأمين، وهو ما يعكس تحسن معدلات الشمول التأميني وانتشار الوعي بأهمية التأمين كأداة للحماية والاستقرار المالي.

من خلال تحليل المؤشرات الإحصائية والرسوم البيانية يتضح أن قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية يشهد نمواً متسارعاً وتوسعاً مستداماً، سواء من حيث حجم الأقساط المكتتبة أو المطالبات المدفوعة أو مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي. فقد ارتفعت الأقساط المكتتبة إلى أكثر من 65.5 مليار ريال في عام 2023م، مدفوعة بالطلب المتزايد على التأمين الصحي والمركبات اللذين استحوذا على نحو 80% من السوق، فيما حققت باقي الأنشطة مثل التأمين العام والحماية والادخار نمواً تدريجياً يعكس فرصاً مستقبلية للتوسع.

كما أظهرت البيانات أن النشاط التأميني يتركز جغرافياً في المنطقة الوسطى بنسبة تقارب 60%. مع بقاء الغربية والشرقية كمراكز رئيسية، مما يشير إلى الحاجة لزيادة الشمول التأميني في بقية المناطق. وفي جانب المطالبات، تجاوز إجمالي المدفوعات

41 مليار ريال في 2023م، كان معظمها في قطاعي الصحة والمركبات، الأمر الذي يعكس طبيعة المخاطر التي يغطيها السوق ويؤكد أهمية تطوير إدارة المطالبات بكفاءة عالية.

أما على مستوى المؤشرات الاقتصادية، فقد ارتفع عمق التأمين إلى الناتج المحلي غير النفطي ليصل إلى 2.38%، ما يعكس زيادة مساهمة القطاع في تنويع الاقتصاد الوطني. كذلك شهدت كثافة التأمين - أي معدل إنفاق الفرد - نمواً ملحوظاً لتصل إلى أكثر من 2,000 ريال للفرد عام 2023م، وهو مؤشر على توسع قاعدة المستفيدين وتحسن الوعي بأهمية التأمين.

بذلك، تُظهر هذه المؤشرات أن قطاع التأمين السعودي أصبح أكثر نضجاً واستقراراً، ويحقق تقدماً واضحاً نحو تعزيز دوره كركيزة أساسية في دعم رؤية المملكة 2030، من خلال زيادة الشمول المالي، وتحقيق الاستدامة، والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مستقبل قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية:

يشهد اقتصاد المملكة العربية السعودية تحولاً استراتيجياً غير مسبوق مدفوعاً برؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ومن بينها قطاع التأمين. وقد حددت الرؤية مستهدفاً واضحاً يتمثل في رفع مساهمة القطاع إلى 4.3% من الناتج المحلي غير النفطي، الأمر الذي يعكس المكانة المحورية التي يتوقع أن يحتلها قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني مستقبلاً.

العوامل الداعمة لنمو القطاع:

يستند مستقبل قطاع التأمين في المملكة إلى جملة من العوامل الهيكلية والتنظيمية، من أبرزها:

- النمو السكاني:** مع زيادة عدد السكان وارتفاع الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية والعقارية، تتوسع الحاجة إلى منتجات تأمينية متنوعة.
- استقطاب المستثمرين:** انفتاح السوق أمام الشركات العالمية وتسهيل إجراءات الاستثمار يعزز من تدفق رؤوس الأموال والخبرات، ويحفز على تطوير منتجات وخدمات جديدة.
- تمكين المرأة ودخولها سوق العمل:** يضيف بعداً جديداً للطلب التأميني، سواء على مستوى التأمين الصحي أو الادخاري أو التأمين على الممتلكات.

4. **الدعم الحكومي:** استمرار الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وتطوير الأنظمة الرقابية يرفع من جاذبية القطاع ويُعزز الثقة فيه.

مؤشرات النمو والتوقعات المستقبلية:

تشير البيانات الحالية إلى أن قطاع التأمين السعودي ينمو بمعدل سنوي يناهز 13%، وهو من أعلى معدلات النمو على مستوى القطاعات المالية في المنطقة. ويُتوقع أن تصل قيمة الأقساط المكتتبة إلى نحو 100 مليار ريال بحلول عام 2030. أي زيادة تقارب 60% مقارنة بالمستويات الحالية. هذا النمو المتوقع يعكس قدرة السوق على التوسع، وارتباطه المباشر بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تشهدها المملكة.

فرص وتحديات مستقبلية:

رغم المؤشرات الإيجابية، يظل مستقبل القطاع مرهوناً بمدى القدرة على:

- أ. تنويع المنتجات التأمينية بما يتجاوز التركيز التقليدي على التأمين الصحي والمركبات.
- ب. تعزيز الابتكار التقني (InsurTech) لمواكبة الثورة الرقمية وتطوير الخدمات الإلكترونية
- ج. رفع مستوى الوعي التأميني لدى الأفراد والمنشآت لتعزيز معدلات الشمول التأميني.
- د. تعزيز الاستدامة المالية للشركات عبر تحسين إدارة المخاطر وتقليل معدلات المطالبات.

ويمكن القول إن قطاع التأمين في المملكة يقف على أعتاب مرحلة جديدة من النمو النوعي والكمي، مدعوماً بالإصلاحات التشريعية، وزيادة الإنفاق الحكومي والاستثماري، وتغير أنماط الاستهلاك المجتمعي. وبحلول 2030، يُتوقع أن يتحول القطاع إلى ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني، ليس فقط من خلال مساهمته في الناتج المحلي، بل أيضاً عبر دوره في تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

يتضح من خلال استعراض محاور هذه الورقة أن قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية قد مر بمسيرة تطور متسارعة بدأت من البدايات التشريعية والتنظيمية في مطلع الألفية. مروراً بإنشاء هيئة التأمين وتحديد أهدافها الاستراتيجية في الحماية والابتكار والتنافسية وصولاً إلى استعراض الواقع الحالي

للسوق وما يشهده من توسع كبير في حجم الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة وتنوع في المنتجات والخدمات، وتطور في التقنية والتنظيمات.

وقد بينت الإحصاءات والرسوم البيانية أن القطاع لم يعد محدوداً أو ناشئاً، بل أصبح أحد المكونات الرئيسة للقطاع المالي في المملكة، حيث بلغ حجمه أكثر من 65 مليار ريال في 2023م، مع تركّز ملحوظ في أنشطة التأمين الصحي والمركبات، وارتفاع تدريجي في مؤشرات العمق التأميني وكثافة التأمين. كما أظهرت البيانات أن السوق يتسم بقدر من التركيز الجغرافي والمؤسسي، لكنه في المقابل يوفر فرصاً واعدة للنمو والتوسع خاصة في ظل تبني مبادرات التقنية المالية وطرح منتجات جديدة تلبي احتياجات الاقتصاد والمجتمع.

أما المستقبل، فيبدو أكثر إشراقاً، إذ يُتوقع أن تصل قيمة أقساط التأمين إلى نحو 100 مليار ريال بحلول عام 2030م، مع رفع مساهمته إلى 4.3% من الناتج المحلي غير النفطي. ويستند هذا التوقع إلى مجموعة من العوامل الداعمة أبرزها النمو السكاني، وتمكين المرأة، واستقطاب الاستثمارات، وزيادة الوعي التأميني، إلى جانب الدعم الحكومي المستمر والإصلاحات التنظيمية المتواصلة.

وعليه، فإن قطاع التأمين السعودي يسير بخطى ثابتة ليكون ركيزة أساسية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، ليس فقط كقطاع مالي منظم، بل كأداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق مبدأ التنمية المستدامة والشمول المالي.

والله أعلم، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمد.

الخاتمة

وفي الختام

يسرّ جمعية الاقتصاد الإسلامي وفي الختام

يسرّ جمعية الاقتصاد الاجتماعي أن تختتم هذا الكتيب الذي يضم أوراق العمل المقدمة في ندوة "مستجدات صناعة المصرفية الإسلامية"، التي جاءت برعاية كريمة من بنك الجزيرة دعمًا للمبادرات العلمية والمهنية الهادفة إلى تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية وتعزيز حضورها في الساحة المالية محليًا وعالميًا.

لقد شكّلت هذه الندوة فرصة ثرية لتبادل الخبرات والأفكار بين المختصين والباحثين والمهتمين، وإبراز أهم المستجدات والتحديات التي يشهدها القطاع، واستشراف آفاق تطويره وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها السامية.

ونأمل في جمعية الاقتصاد الاجتماعي أن يكون هذا الكتيب إضافة معرفية نافعة، ومرجعًا يسهم في خدمة الباحثين والممارسين، ويعكس الشراكة البناءة مع بنك الجزيرة في دعم نشر الوعي وتطوير المعرفة في مجال المالية الإسلامية.

نسأل الله تعالى أن يبارك في الجهود، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن ينفع بهذا العمل الجميع. إنه سميع مجيب.

جمعية الاقتصاد الاجتماعي اد الاجتماعى أن تختتم هذا الكتيب الذي يضم أوراق العمل المقدمة في ندوة "مستجدات صناعة المصرفية الإسلامية"، التي جاءت برعاية كريمة من بنك الجزيرة دعمًا للمبادرات العلمية والمهنية الهادفة إلى تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية وتعزيز حضورها في الساحة المالية محليًا وعالميًا.

لقد شكّلت هذه الندوة فرصة ثرية لتبادل الخبرات والأفكار بين المختصين والباحثين والمهتمين، وإبراز أهم المستجدات والتحديات التي يشهدها القطاع، واستشراف آفاق تطويره وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها السامية.

ونأمل في جمعية الاقتصاد الاجتماعي أن يكون هذا الكتيب إضافة معرفية نافعة، ومرجعًا يسهم في خدمة الباحثين والممارسين، ويعكس الشراكة البناءة مع بنك الجزيرة في دعم نشر الوعي وتطوير المعرفة في مجال المالية الإسلامية.

نسأل الله تعالى أن يبارك في الجهود، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن ينفع بهذا العمل الجميع. إنه سميع مجيب.

جمعية الاقتصاد الاجتماعي

